المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص: دراسات افريقية

تأثير التهديدات الامنية الإقليمية على الأمن القومي الجزائري 2016-2011

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

من إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة:**

شحات إيمان بلقرشي إيمان

اعضاء اللجنة

الاستاذة بلقرشي ايمان	مشرفة
الاستاذ مكي محمد السعيد	رئيسا
الاستاذة ايت اوعراب مسيفة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى جنة الله في الوجود الى من تعبت و سهرت من اجل ان اصل الى ما اصبو اليه

إلى من دعمتني دائما إلى امي الحبيبة

إلى من كان دائما وراء نجاحي إلى أبي الحنون

إلى من كان متفهما طوال مشواري الدراسي إلى الزوج الكريم و عائلته المحترمة

إلى بسمة الحياة قرة عيني ابني محمد مهري

إلى الإخوة الكرام

ملخص الدراسة :

تشهد البيئة الامنية الاقليمية للجزائر عدة تغيرات سياسية و أمنية تمثلت في غياب الدولة

وتدهور الاوضاع الامنية و قد انعكس هذا على الامن القومي الجزائري و من بين اكثر الدول تأثيرا على الاستقرار الداخلي الجزائري هي مالي و ليبيا لما يعرفانه من انفلات امني حيث تشهد ليبيا انقساما بين ثلاث حكومات تتصارع على السلطة مما حال دون تسوية النزاع فيها و ترتب على هذا انتشار واسع للجماعات المسلحة و تهريب السلاح و تعرف مالي ايضا تدهور في الاوضاع الامنية بسبب عجز الحكومة على انهاء الصراع مع الطوارق و قد ادت الاوضاع في هاتين الدولتين الى تصدير مجموعة من التهديدات الى الجزائر تتمثل في الارهاب و الهجرة الغير شرعية و تهريب السلاح و المخدرات و ادت هذه التهديدات الى التأثير على الجزائر في كافة المجالات السياسية و الاقتصادية

و الاجتماعية و هو ما فرض على الجزائر تبني مجموعة من الاستراتجيات

و الاليات لمواجهة هذه التهديدات و التحديات للحفاظ على استمرارية نظامها السياسي ووجود كيانها كدولة مستقلة بحد ذاتها .

Résumé de l'étude :

Le nouvel environnement de la sécurité régionale algérienne a subi plusieurs changements politiques et sécuritaires notamment l'absence du gouvernement (Libyen –Malien) ce qui a déstabilisé la sécurité nationale algérienne.

Parmi les pays qui menacent la stabilité interne de l'Algérie le MALI et la LYBIE qui a connu une grave crise politique engendrent des différents groupes et milices armés qui font régner la terreur sur les populations civiles, et pour le cas du MALI le gouvernement n'a pas pu mettre fin au conflit avec les TOUAREGS, ce qui a confronté l'ALGERIE à des menaces asymétriques telles que le terrorisme, l'immigration clandestine, le trafic de drogue et d'armes. Sous cet angle l'ALGERIE à fait recours à des stratégies pour appuyer sa sécurité nationale et renforcer la paix sociale.

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي

المبحث الأول : مفهوم الأمن القومي

المطلب الاول : مفهوم الأمن

المطلب الثاني : نظريات المفسرة للأمن

المطلب الثالث : مفهوم الأمن القومي

المبحث الثاني : مرتكزات العقيدة الامنية الجزائرية

المطلب الأول : مفهوم العقيدة الأمنية

المطلب الثاني : مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

الفصل الثاني: التغيرات الإقليمية و تهديداتها على الامن القومي الجزائري

المبحث الأول : الحراك في ليبيا

المطلب الأول :اسباب الحراك الليبي و ابرز محطاته

المطلب الثاني :ليبيا ما بعد سقوط النظام

المطلب الثالث :التهديدات الأمنية الليبية على الامن القومي الجزائري

المبحث الثاني :النزاع المالي

المطلب الأول :جذور النزاع في مالي

المطلب الثاني .عوامل تعزيز النزاع في مالي

المطلب الثالث :التهديدات الأمنية المالية على الأمن القومي الجزائري

الفصل الثالث :اثار التهديدات الامنية الاقليمية و المقاربة الامنية الجزائرية في التعامل معها

المبحث الأول :اثار التهديدات الامنية الاقليمية على الأمن القومي الجزائري

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية للتهديدات الإقليمية

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتهديدات الإقليمية

المطلب الثالث: الآثار السياسية للتهديدات الإقليمية

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الجزائرية اتجاه التغيرات الإقليمية وتهديداتها

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في التعامل مع التغيرات الإقليمية

المطلب الثاني : استراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات الاقليمية

الخاتمة

شهد الوطن العربي سلسلة من الاحتجاجات مطالبة بالتغيير بما يتوافق

و مبادئ الممارسة الديمقراطية , الأمر الذي اضفى الى سقوط العديد من الأنظمة السياسية في الاقطار العربية من جهة و الى سيادة حالة من الفوضى

و لا استقرار في اقطار اخرى– ليبيا –

و قد افرزت هذه الظروف بيئة امنية هشة على الإقليم المغاربي – الافريقي ,لا سيما في ضل تنامي التهديدات اللا تماثلية و عجز المقاربات التقليدية للأمن مواجهتها

و قياسا على مقاربة الدومينو اثرت الأوضاع في ليبيا على مالي و انتقل الصراع اليها بمطالبة من حركة الأزواد الانفصال على الجنوب و تبع ذلك انقلاب عسكري ادى الى غياب السلطة مما ترتب عنه عدة انعكاسات داخلية و خارجية

و ادت حالة الانفلات الأمني الكبير الذي تعيشه دول الجوار خاصة في الحدود الجنوبية و الجنوبية الشرقية الى التأثير بشكل مباشر و غير مباشر على الأوضاع الأمنية الداخلية للجزائر خاصة في ضل شساعة حدودها , الأمر الذي وضعها امام انكشاف امني خطير و عرضة لمختلف التهديدات الصلبة و اللينة

كما تعاملت الجزائر مع الأوضاع داخل دول الجوار ضمن مقاربة امنية محددة و وضعت استراتيجيات لمواجهة التهديدات .

-اهمية الدراسة

يشكل موضوع تأثير التهديدات الامنية الاقليمية على الامن القومي الجزائري حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين الأكاديميين و الممارسين خاصة في ضل تنامي مخاطر التهديدات اللاتماثلية و ما تفرضه من ضرورة لاحتوائها

كما يبرز الموضوع محل الدراسة الآليات و المقاربات التي تبنتها الجزائر للحفاظ على استقرارها و أمنها القومي .

مبررات اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيار موضوع تأثير التهديدات الأمنية الإقليمية على الأمن القومي الجزائري 2011-2016 للعديد من المبررات نذكرها في ما يلي :

مبررات علمية موضوعية : تتمثل في محاولة تسليط الضوء على :

- خطورة الاوضاع التي تعيشها ليبيا و مالي و ما ترتب عنها من تهديدات على أمن الجزائر

- طبيعة التهديدات التي مست الجزائر من ليبيا و مالي و اثارها على البنية الاجتماعية

-ابرز التحديات التي يواجهها الأمن القومي الجزائري والإستراتجيات المتبناة في التعامل معها .

المبررات الذاتية :

- ان التهديدات الأمنية الإقليمية المترتبة عن الاضطرابات خارج الحدود تمس امن الأفراد اكثر من امن الدولة و منه كان الفضول لمعرفة التهديدات التي تمس بالأفراد

- ميول الباحث الى الدراسات الأمنية والسياسية المتعلقة بالوطن

حدود الدراسة :

من خلال الموضوع المراد دراسته , و الذي يندرج تحت عنوان "**تأثير التهديدات الامنية الإقليمية على الأمن القومي الجزائري 2011-2016** " ارتأينا ضرورة معالجته ضمن ايطار زماني و مكاني محدد كالتالي :

الإطار الزماني:

ترتكز الدراسة على الفترة الممتدة ما بين (2016/2011) لما شهدته من أحداث تمثلت في سقوط كل من نظام الرئيس التونسي السابق بن علي و نظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي و تأثير ذلك على مالي و منها مطالبة الحركة الطوارقية بالانفصال على الدولة المالية و حدوث الانقلاب العسكري سنة 2012

و ما ترتب عن هذه التحولات من انفلات امني كان له تأثير على الأمن القومي الجزائري .

الإطار المكاني:

و يشمل المجال المكاني للدراسة في كل من ليبيا و مالي لما يتميز بهما الدولتان من تدهور الأوضاع الأمنية و تعدد مصادر التهديد الغير تقليدية , كما يشمل المجال الجغرافي للدراسة الجزائر باعتبارها من اكثر الدول تأثرا بما يقع داخل حدود الدولتين

الإشكالية :

في ضل الاضطرابات الأمنية في ليبيا والانقسامات الداخلية التي تعرفها سعيا وراء السلطة و أمام عدم ايجاد حل تسوية الوضع و انهاء النزاع .

و في ضل الصراع المالي و عجز الحكومة في التعامل معه و ما ترتب عن كل هذا من

انتشار واسع للنشاط الارهابي و حركة تهريب السلاح و المخدرات و تفاقم مشكلة الهجرة غير شرعية و نظرا لتصدير هذه التهديدات الى دول الجوار نطرح الإشكالية التالية :

ما هي اثار التهديدات الامنية المصدرة من دول الجوار على الأمن القومي الجزائري؟

و نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي طبيعة التهديدات التي تصدرها كل من ليبيا و مالي الى الجزائر؟
- ما هي اكتر المستويات تأثرا بالتهديدات الامنية الاقليمية بالجزائر؟
- ما هي استراتجية الجزائر لمواجهة التهديدات الامنية الاقليمية ؟

الفرضيات :

بناءا على اشكالية الموضوع المطروحة يمكن الانطلاق في الدراسة من الفرضيات الأساسية التالية :

- يعد الارهاب اكثر التهديدات تأثيرا على الامن القومي الجزائري
- اثرت التهديدات الامنية الإقليمية على الجزائر على كافة المستويات خاصة الاقتصادية منها
- تامين الحدود يعد الية فعالة لمواجهة التهديدات الامنية

<u>الأدبيات السابقة</u>

:بعد عملية اطلاع على مختلف المراجع لم نجد دراسات بنفس الصياغة التي تم طرحها "**تأثير التهديدات الأمنية الإقليمية على الأمن القومي الجزائري 2011-**

2016"إلا ان هناك عدة دراسات مشابهة و التي تعرضت للتهديدات التى تمس الجزائر من اوضاع الجوار تتمثل هذه الدراسات في :

-مؤلف (منصور لخضاري):"**السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين – التحديات** صدر عن المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات سنة 2015

قسم دراسته الى ثلاث فصول تعرض في الفصل الأول الى محددات السياسة الامنية الجزائرية اما الفصل الثاني تطرق لميادين السياسة الامنية الجزائرية و في الثالث ذكر تحديات السياسة الامنية و التي كان من بينها ارتدادات الحراك العربي و التوترات الامنية في ما وراء الحدود

- مؤلف (عمر فرحاتي و يسرى اوشريف) "**تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر** " صدر عن دار الجزائرية سنة 2016 تناولت هذه الدراسة اربعة فصول , جاء الاول كمقاربات مفاهيمية و نظرية حول الأزمة و تطرق الفصل الثاني الى خلفيات الأزمة الليبية و ابعادها و جاء في الثالث ردود الأفعال حيال الأزمة الليبية و اثر تصاعدها على دول الجوار اما الرابع فتطرق لي الامن في الجزائر في ضل الازمة الليبية و هنا تم التفصيل في انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري

-(سليم بوسكين) , مذكرة ماجستير تحت عنوان : **تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010- 2014** ,سنة 2014-2015 بجامعة محمد خيضر ببسكرة , تناولت هذه الدراسة اربعة فصول تعرض الأول الى الإيطار النظري للدراسة اما الثاني تعرض للحراك السياسي العربي و انعكاساته على الامن الوطني الجزائري و الفصل الثالث جاء فيه اشكاليات الامنية في الساحل و انعكساتها على الأمن الوطني الجزائري , اما الفصل الرابع فتحدث عن العقيدة الامنية الجزائرية و استراتجية مواجهة التهديدات الامنية.

اهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة الى

- البحث في طبيعة التهديدات الناتجة عن الانزلاق الأمني في ليبيا
- البحث في طبيعة التهديدات الناتجة عن الصراع في مالي
- التوصل الى احصائيات يمكن من خلالها قياس حجم هذه التهديدات و أثارها على الامن القومي الجزائري
- **صعوبات الدراسة :**

-كان من بين اكثر الصعوبات التي واجهها الباحث هو نقص في المراجع الخاصة بالأمن الجزائري اذ تكاد تنعدم ادبيات المتعلقة بالأمن الجزائري خاصة فيما يتعلق بهذا الموضوع و قد يرجع هذا الى حداثة فترة الدراسة 2011-2016

- عدم توفر الوقت الكافي للتعمق في الدراسة خاصة مع نقص المراجع و الاضطرار الى التنقل لمكتبات خارج المدرسة
- غياب اعلام رسمي لتقديم احصائيات عن مظاهر الإرهاب و الهجرة غير شرعية و غيرها .
- **الإطار المنهجي للدراسة :**
- للقيام بأي بحث علمي يستدعي منا استخدام مجموعة من المناهج التي تمكننا من معالجة الموضوع في جميع الجوانب المتعلقة به , هذا ما جعلنا نستخدم المناهج التالية
- الاقتراب التاريخي :و تم استخدام هذا الاقتراب للتطرق الى جذور الصراع في مالي و ابرز محطاته منذ استقلال مالي في 1962 الى غاية احداث 2012 و ايضا تم استخدامه في سرد التاريخي لمسار الحراك الليبي منذ بدايته الى غاية سقوط نظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي.
- منهج دراسة حالة:و هو المنهج الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة او اكثر وحدة سواء أكانت فردا او مؤسسات او أنظمة اجتماعية او مجتمعات محليا او مجتمعات عامة و هو يقوم على اساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة او دراسة جميع المراحل التي مرت بها[1] و تم

[1]- محمد شلبي ,المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم و المناهج ,الإقترابات و الأدوات (الجزائر . دار هومة ,ط .4 2002), ص,87

استخدامه من خلال دراسة الحالة الليبية و المالية و جمع البيانات المتعلقة بالأوضاع فيهما خلال فترة زمنية محددة والنظر الى أسباب الصراع '

- منهج الوصفي التحليلي : و هو ذلك المنهج الذي يقسم فيه الباحث الظاهرة الى ابسط جزئياتها و يصف فيه كل جزئية على حدة وصفا دقيقا مفصلا و هذا ما تم القيام به من خلال دراستنا للتهديدات الامنية الليبية و المالية على الجزائر و دراسة تاثيرهها على المستوى السياسي و الاقتصادي و الإجتماعي

خطة الدراسة :

انطلاقا من العناصر المشكلة للموضوع تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول , الاول نظري و الثاني و الثالث تطبيقي , في الفصل الأول تم محاولة تحديد مفهوم الأمن القومي من خلال التعرض بداية لمفهوم الأمن هذا المفهوم المعقد الذي لم يتم الاتفاق النظري على تحديده و من بعدها التعرض الى اهم النظريات المفسرة له من خلال التطرق للنظرية الواقعية و الليبرالية و النظرية النقدية و بعدها تم تقديم لمفهوم العقيدة الأمنية للدول و مرتكزات التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية

اما في الفصل الثاني فتم التطرق عن أسباب الحراك في ليبيا و سرد لأهم وقائعه و بعدها تم الحديث عن ليبيا بعد سقوط النظام و حالة الفوضى و الانقسامات التي تعيشها و ما ترتب عنها من تهديدات على الجزائر , لنتطرق

بعدها لجذور الصراع في مالي و عوامل التي زادت من حدة الصراع و تهديداته للجزائر.

اما في الفصل الثالث فتم التطرق لأثار التهديدات الليبية و المالية على الجزائر على كافة المستويات الاقتصادية السياسية و الاجتماعية لنتعرض في الأخير الإستراتجية الجزائرية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود .

الفصل الاول :الاطار النظري و المفاهيمي للدراسة

يعد مفهوم الأمن احد المفاهيم المركبة في العلاقات الدولية ,اذ تتجاوز اهميته الإطار النظري ليمس الإطار الممارساتي ,باعتباره الهدف الاسمى للوحدات السياسية في النظام الدولي, وقد شهد مفهوم الأمن تطورات عدة مواكبا التغيرات الحاصلة على الطبيعة البنيوية للنظام الدولي اولا و التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية ثانيا, و عليه سوف نحاول في هذا الفصل التعرض لاهم التعاريف التي قدمت للأمن بصفة عامة و الأمن القومي بصفة خاصة , كذلك سوف نتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للأمن ثم يتم التطرق لمرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي

يعد الأمن القومي فهو صورة مفاهيمية و تطبيقية خاصة لمصطلح عام و هو الأمن security و لأن فهم ما هو خاص و تحديده و معرفة طبيعته و خصائصه ، يشترط اولا فهم ما هو عام و تحديده ومعرفة طبيعته و خصائصه[1] فسنبدأ بمفهوم الامن ثم نتعرض لأهم نظرياته ثم نتعرض لمفهوم الامن القومي .

المطلب الاول :مفهوم الأمن:

يعد الأمن من اكثر المفاهيم صعوبة و تعقيدا و التي لم يتم الاتفاق النظري على تحديدها و ضبطها في تعريف معين شأنه في ذلك شأن العديد من المصطلحات المتداولة في الحقل السياسي.

---

[1]- علي عباس مراد , عبد الله محمد مسعود , **الأمن و الأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية**. (بنغازي :دار الكتب الوطنية, 2006) ص.13

كما يعد الامن مفهوما نسبيا و مركبا و متغيرا تغير مفهومه بالتغيرات التي عرفتها العلاقات الدولية ،وقد توسع مفهوم الامن من المفهوم التقليدي الضيق الذي كان يربط الأمن بالجانب العسكري فقط ليتوسع و يشمل متغيرات جديدة .

الامن يقصد به لغة نقيض الخوف فيقال (*اطمأن و لم يخف فهو امن ,ويقال لك الأمان أي قد أمنتك ,و البلد اطمأن فيه اهله و الشر سلم منه ,سلم تارة يجعل الأمان اسما لحالة الأمن التي يكون عليها الانسان*[1])

و الامن اصطلاحا(*مرادف للسلام و الطمأنينة و ديمومة مظاهر الحياة و استقرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر و بحكم الدلالة العامة والشاملة لهذا المعنى كل ظرف زمان و مكان فقد أصبح الأمن المطلب الاول لكل الكائنات الحية و الهدف المحرك لنشاطاتها و المتغير الحاكم لتفاعلاته و المتحكم في علاقاتها*)[2]

و يعتبر الامن شرطا أساسيا لاستمرار الدولة و ديمومتها – نظاما – و أفرادا

و لقد عرف الامن الاهتمام النظري و العملي عبر العصور فقد عالجت الأفكار السياسة الأولى ضرورة الامن للإنسان و المجتمع فعلى سبيل المثال حدد افلاطون الصورة الفاضلة للدولة المدينة و ربط أمنها بتقسيم العمل وفقا لقدرات الناس ،أما في الفكر الحديث فحث ميكيافلي على ضرورة اتباع الحاكم الأمير لكل السبيل لضمان أمن الدولة و على ضرورة إقامة جيش مخلص لحماية مجتمعية.[3]

[1]- نجدت صبري ئاكرة ,**الإطار القانوني للأمن القومي** - دراسة تحليلية (عمان :دار دجلة,2013) ,ص. 38 .

[2]- عبد الله محمد مسعود , علي عباس مراد ,**مرجع سابق** ،ص 14

[3]- عبد الله مسعود , علي عباس مراد , المرجع نفسه , ص .ص (17-20)

و قد قدم العديد من المفكرين و الباحثين *تعاريف للأمن نذكرها في* ما يلي :

فيرى باري بوزان بأن مفهوم الامن هو مفهوم معقد و ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاث أمور على الأقل بداية بالسياق السياسي للمفهوم مرورا بالأبعاد المختلف له، و إنتهاءا بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية [1]

و يعرف ارنولد ولفرز ARNOLD WOLFERS الامن *بقوله(انه في جانبه الموضوعي غياب التهديدات اتجاه قيم مكتسبة و في جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم)*.

فيما يربط روبرت ماكنمار الأمن بالتنمية فيقول (*ان الأمن هو التنمية و بدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن)*.

وهذا دون ان ينكر الجانب العسكري فيواصل قوله (.. *ولكن بتأكيدي أن الأمن ينشأ بالتنمية فإنني لا أنكر أن أية دولة متخلفة يمكن أن يحدث فيها تخريب من الداخل و أن تكون ضحية للعدوان من الخارج ,او ان تكون ضحية للعدوان و التخريب معا ,ان ذلك كله يمكن ان يحدث و حتى يمكن منع وقوع كل هذا او بعضه فان فإن الدولة تحتاج إلى قدرات عسكرية مناسبة لتعالج المشكلة المعينة التي تواجهها)*.

يقول كذلك:(*أن هناك حالة عدم استقرار أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية إذ توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار وبين الوضع الاقتصادي للدول و المشكلة العسكرية هي وجه سطحي لمشكلة الأمن الكبرى*)[2].

[1] - سليم بوسكين ,**تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010-2014** ,رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة بسكرة ,كلية الحقوق و العلوم السياسية ,2015/2014 ,ص19

[2] - روبرت ماكنمار , جوهر الأمن ,(ترجمة :يوسف شهين) , (القاهرة , الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر , 1970) ص.125

بناء على ما سبق يمكن تعريف الأمن بأنه : مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدول لمواجهة التهديدات سواء كانت تماثلية أو غير تماثلية من أجل تحقيق الاستقرار الذي يسمح بتطور هذه الدول و الحماية التي تولد شعورا بالاطمئنان و الراحة للفرد والمجتمع .

المطلب الثاني :النظريات المفسرة للأمن:

أخذ التصور لمفهوم الأمن مسارات عديدة و كانت البداية بتلك الدراسات و الأبحاث التي بسطت نفوذها لمدة زمنية طويلة على حقل الدراسات الأمنية و التي تدخل في إطار ما يطلق عليه بالمنظور التقليدي[1] و عادة ما يطلق الباحثون تسمية الدراسات الأمنية التقليدية على الدراسات التي نشر معظمها في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتتميز عن الدراسات النقدية للثمانينات و تسمى أيضا "الدراسات الاستراتيجية كونها تتطرق السياسات العسكرية ويدخل ضمن إطار الدراسات الأمنية الكلاسيكية : الواقعية و الواقعية الجديدة و الليبرالية.[2]

النظرية الواقعية:

تعود جذور الواقعية الى اليونان القديمة , إذ أسس **توسيديس** للواقعية و لعلاقات القوة ما بين الدول ,ثم بعدها ميكيافلي الذي نصح الحاكم بجعل القوة فوق كل اعتبار[3]

---

[1]- حمزاوي جويدة , التصور الأمني الاوروبي نحو بنية امنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط , رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة :كلية الحقوق و العلوم السياسية و2010-2011) , ص.19

[2]- سيد احمد قوجيلي , الدراسيات الامنية النقدية : مقاربات جديدة لإعادة تعريف الامن (الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسية .2014) ص.9

[3]- عادل زقاغ اعادة صياغة مقهوم الامن

http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

و يعتبر هانس مورغانتو مؤسس للواقعية التقليدية –القوة و المصلحة للوطن –فضلا عن مفكرين امثال ::ريمون أرون كنيث والتز وهانس ستانلي هوفمان ، هنري كسنجر

تدرس الواقعية ما هو قائم في العلاقات الدولية مرتكزة على متغير هرمي القوة و المصلحة و الحرب والنزاعات لتحليل و فهم الظواهر الدولية، و اعتبر الواقعيون أن الهدف التي تسعى إليه الدول هو البقاء و عليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية، أما القوة العسكرية فهي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن القومي[1]

هذا وتدرس الواقعية تأثير القوة و المصلحة في تحديد السياسة الخارجية ،هذه السياسة التي تقوم على القوة وتكون قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان ،ويعتبر مبدأ بقاء الدولة و استمراريتها هو أوجب و أهم مبادئ الواقعية فلاهتمام الأقصى بالدول ينحصر في الأمن .

- لكن عندما تزداد و ترتفع القوة العسكرية لدولة ما فالدولة الأخرى ترفعها أيضا كأمر حتمي و ملاحظ ، كونها تعتبرها ظروف تهديدية ، وكيف لوقع هذا التغيير أن يؤثر على بقائهم و على مصالحهم ،فهذه المصالح قد حددت من قبل الواقعيين في ((***علاقات القوة المادية للدول*** **ومكانتها النسبية بين الدول على طول هذه المحددات**))و بالتالي يجب على الدول تطوير القوات العسكرية و الاستراتيجية و التحالفات و السياسات باقتناء أسلحة لدعم و تحسين مركزها التنافسي.[2] و هذا ما سوف يسقطنا في المعضلة الامنية .

و من خلال ما تم التطرق له يمكن إبراز التصور الواقعي التقليدي للأمن القومي في نقاط رئيسية تتمثل فيما يلي:

[1]- عادل زقاغ , المرجع نفسه
[2]- عامر مصباح , مرجع سابق , ص 27

- النظام الدولي هو نظام فوضوي في ظل غياب سلطة مركزية يمكنها توجيه سلوك الدول و ضبطه.
- الدول تقوم بتطوير قدراتها العسكرية من اجل الدفاع على نفسها
- العلاقة القائمة بين الدول هي علاقة عدم الثقة
- الاستقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يختاره النظام الدولي نفسه أو بمعنى اخر أن هذا الاستقرار أو عدم الاستقرار مشروط بتوزيع القدرات خاصة منها العسكرية و التوازن بين القوى الكبرى و الرغبة في المحافظة او عدم المحافظة على هذا الوضع هو الذي يوجه سلوكات الدول.
- الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية فلا تؤمن الواقعية بتواجد فواعل اخرى كالمنظمات [1]

إن المعضلة الأمنية ،كذلك ما احدثته الثورة السلوكية في مجال العلوم الاجتماعية في فترة الستينات و السبعينات تسببت في تنامي وتزايد الانتقاد للمبادئ التي جاءت بها الواقعية الكلاسيكية ليبرز تيار جديد داخل البيت الواقعي له تأثير بالتوجه السلوكي في تفسير واقع السياسة الدولية وهو ما يسمى بالواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية.[2]

–هذا و تقسم الواقعية الجديدة إلى وجهات نظر متعددة أو أكثر منها شيوعا الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية، و أكثر اتجاهاتها اهتماما بموضوع الأمن هي الواقعية الهجومية

[1] -Charles Philippe David . Jean-Jacques Roche ; Théorie de la sécurité (paris .montchrestien . 2002) P 90

[2]- بلال قريب السياسة الامنية للاتحاد الاوروبي من منظور اقطابه

الواقعية الهجومية :،التي يمثلها جون مير شبمر يعتقد هذا الأخير أن الدولة تركز على البحث عن القوة النسبية بدلا من القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها و ضمان بقائها القومي، و هذا يعني أن صناع القرار في حكومات الدول و الذين يتحدثون باسمها ،عليهم ان ينفذوا السياسات الأمنية التي تضعف أعداءهم المحتملين ،وتزيد قوتهم النسبية بالنسبة لكل الدول الأخرى.[1]

و **الواقعية الدفاعية** من أهم روادها ستيفن والت Stephen wolt، و جاك سنايدر jacksnyderو ستيفن فان إفرا Stephen yanevra و IeffreyTliferra.[2]

وكنث والتر الذي يعتقد أنه مع التطورات التكنولوجية المعقدة التي أدخلت على الأسلحة الحديثة أصبحت الحرب مكلفة تفوق بشكل كبير مكاسب الدولة ، ومن ثم أصبح اللجوء إليها سلوك غير عقلاني تلجأ لها فقط القوى الغير عقلانية.[3]

و لتقليص أخطاء و إدراكات و حسابات الدول وصناع القرار فضل أنصار الواقعية الدفاعية الاستراتيجيات التعاونية و منها تكوين الدول علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها عبر المزيد من التعاون بين الدول هذه الأخيرة التي تدرك خطر السباق نحو التسلح وهو ما عبر عنه باري بوزان buzan Bary بالفوضى الناضجة Nature anarchy

فالأمن يمكن تحقيقه عبر انشاء بعض المؤسسات الأمنية التي يمكن أن تجنب السلوكات الخطيرة التي طرحها الواقعيون الهجوميون (المساعدة الذاتية مثلا) و التي يمكن أيضا بواسطتها تجنب الحرب مثل الأحلاف و المعاهدات . و تقترب هذه النظرية من الليبرالية

[1]- عامر مصباح و مرجع سابق , ص93

[3]- عامر مصباح مرجع سابق , ص 93

الجديدة ،هذا ولا تنفى الواقعية وقوع الحرب باعتبارها سلوكا ملازما للنظام الفوضوي الدولي.[1]

و يمكن استنتاج من خلال استعراضنا للواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية أن الهجومية لها نظرة تشاؤمية إزاء العلاقات الدولية و تقوم على أساس عدم الثقة في نوايا الدول وبالتالي تسعى نحو القوة النسبية، أما الواقعية الدفاعية فهي أكثر نقاء كما أنها تقترب ن الليبرالية الجديد.

الليبرالية :

ان الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وهو و فقا " لقولد ستين" يتمثل في "تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر"[2]

و لقد تأثر الفكر الليبرالي أساسا بكتابات :جون لوك ،ايمانويل كانط ,ادم سميث جون ستيوارت ميل والكاتبان الأكثر اقتباسا و ذكرا في أدبيتها هما :روبرت كيوهان وجوزف ناي[3]

و اذا اردنا تتبع جذور هذه النظرية يجب العودة الى القرن 18 اذ وضع ايمانويل كانت اساس هذا التصور من خلال اقتراحه انشاء فدرالية تضم غالبية الدول الاعضاء في منظومة الامن الجماعي لتتعاون فينا بعضها البعض , هي نفس الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في تصوره لعالم يسوده السلام، و هو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم المتحدة لحل النزاعات في العالم و تحقيق السلم و الأمن الدوليين.[4]

[1]- لخميس شيبي , مرجع سابق , ص 191
[2]- عادل زقاع مرجع سابق
[3]- خميسي شيبي ,**مرجع سابق** ,ص 29
[4]- جويدة حمراوي , **مرجع سابق** , ص 23

و بالرغم من فشل نظام العصبة في منع الاعتداءات التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية لكن كان الامن الجماعي أحد غايات واضعي ميثاق الأمم المتحدة، فالمادة الأولى من الفصل الأول من القسم الاول تقضي بأنه لتحقيق السلم الدولي و الأمن ،و الوصول إلى هذه النهاية لابد من اتخاذ الإجراءات الجماعية الفعالة لمنع و إزالة تهديدات السلم و إخماد الأعمال العدائية، أو الانتهاكات الأخرى[1]

و يعتبر الأمن الجماعي Collective security و السلام الديمقراطي democraty peace من أهم تصورات الليبراليين للأمن إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم آخر، و هو الأمن الجماعي.[2]

كما أعاد الليبراليون الجدد النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا و شمولية من خلال فاعلين من غير الدولة ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة من تهديدات الدول الأخرى و إنما من تهديدات فاعلين غير دوليين يشمل العوامل المؤسساتية ،الاقتصادية، الديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام.[3]

و بالرغم من أن الليبراليين و الليبراليين الجدد أقحموا فاعلين جدد غير الدولة كمحاولة منهم لتوسيع الامن مفهوما و ميدانا مثل المؤسسات و المنظمات غير الحكومية و الجماعات الإثنية إلا أنهم أبقوا على الدولة كفاعل مركزي ، و كموضوع مرجعي وحيد لأن كل الفواعل الأخرى تبقى مرتبطة بها و لأن مؤسسات موجودة ليس لمنافسة الدول أو الإحلال محلها و إنما لمساعدتها.[4]

---

[1]- عامر مصباح ,**مرجع سابق** , ص 53

[2]- حمراوي جويدة , **مرجع سابق** , ص 24

[3]- تباني وهيبة, **مرجع سابق ,**ص. 23

[4] -Charles philippedavidjean-Jacque Roche . op.cit p.91

و من أهم المبادئ التي و الأسس التي يرتكز عليها المنظور الليبرالي ما يلي:

- يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات و منظمات تعمل على تحقيق التعاون و الأمن و تقليص حدة التهديدات.
- بإتباع منطق التعاون و التقارب و محاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول يمكن تقليص حدة النزاعات بينها.
- نشر القيم الليبرالية و حرية التجارة وذلك بفتح الحدود و التبادل الحر وتطوير شبكة رأس مال فوق القومي.[1]

و قد اختلف الليبراليون في العديد من النقاط التي ترتب عليها ظهور عدة نظريات داخل الليبرالية واذا اطلق عليها العائلة الليبرالية و تمثلت في كل من المثالية [2]التي ترى ان النظام الدولي يمكن ادارته بواسطة منظمة دولية و المذهب المؤسسي الليبرالي اعطت الاولوية للمؤسسات التعاونية الاقتصادية [3]

النظرية النقدية:

لقد عرفت الحوارات النظرية مع بداية الثمانينات تغيرا واضحا في تاريخ نظرية العلاقات الدولية حيث دعت الأزمة في النموذجين الواقعي و الليبرالي (والمقاربة العقلانية بصف عامة) إلى ضرورة إجراء برويستروبكا (اعادة بناء)جديد في النظرية الدولية ،شمل الإصلاح إعادة النظر في الفواعل المعنية بالأمن و بالتالي مواضيعه [4]،و قد كان هذا الصعود اثر موجة اقتباس منظم من الأطر النظرية الموجودة في الفلسفة و علم الاجتماع لتفسير

[1]- جويدة حمراوي ,مرجع سابق ,ص 26
[2]- لخميسي شيبي ,**مرجع سابق** , ص ص 33-34
[3]- خالد معمري مرجع سابق ص.98
[4]- سيد احمد قوجيلي ,مرجع سابق ,ص13

العلاقات الدولية و المتمثلة في النظرية النقدية الدولية، و بعد الحداثة الدولية و البنائية الاجتماعية التي أنهت ما يسمى بالحوار المنظوري الثاني و أعلنت بالمقابل بدأ الحوار الثالث "في نظرية العلاقات الدولية"[1]

و قد أسست هذه المقاربات الجديدة فعلا جديدا مع بداية التسعينات سمي بالدراسات الأمنية التقليدية و مثله أعمال الموجة الأولى للمنظرين المقديين مثل :"كين بوث" و ريتشارد واين جونز wyen Jones Ritchard وكيث كروز Keith Krause و مايكل و بليامز Michael Williams وغيرهم من الذين أشاروا إلى الطريق البديلة و النقدي للتفكير بالأمن.[2]

و تقوم المقاربة النقدية في معالجة موضوعات الأمن على افتراض عام مفاده أن التحليل الحقيقي للأمن يبدأ من تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية التي لايجب أن تكون الدول و إنما الفرد،باعتباران الدول في غالب الأحيان تكون جزءا من الحل.اذ يعترف أنصارها بأن الدولة قد تكون مصدرا لتهديد شعبها و بناء على ذلك يجب التركيز على الفرد في تحليل موضوع الامن[3].

و بناء على هذا فإن التركيز في السياسة الدولية ليس الموضوعات التقليدية مثل المنافسة الأمنية , ميزان القوى و سباق التسلح و المأزق الأمني ، بل يجب التركيز على أمن الفرد المرتبط بموضوعات الفقر و التصحر و الغذاء و الصحة و المرض و التعليم ، فالأمن

[1]- سيد احمد قوجيلي , **مرجع سابق** , ص .14
[2]- سيد احمد قوجيلي ,**المرجع نفسه** , ص . 15
[3]- عامر مصباح ,مرجع سابق ,ص . 72

الحقيقي بالنسب لهم هو أمن الفرد من أشكال الإهمال و الهجرة غير شرعية و المخدرات و تجارة الأسلحة غير شرعية ،و الإرهاب و تجارة الرقيق و الحرمان و باقي الكوارث الطبيعية و الانسانية التي تحصد مئات الآلاف سنويا[1].

ومنه يؤكد كين بوث على أن الامن يعني الانعتاق و التحرر فالمفهوم الجديد للأمن حسب بوث و النقديين يعني تحري الشعوب من القيود التي تقيد مسعاها نحو تحديد اختياراتها و تتمثل تلك القيود في الحرب ،الفقر ، الاضطهاد , الامية [2].

[1]- عامر مصباح , نفس المرجع , ص . 71

[2]- عادل زقاع ,مرجع سابق , ص .5

المطلب الثالث :مفهوم الامن القومي

كانت ممارسة و تطبيق الأمن القومي سابقة على الصياغة الاصطلاحية له فقد كان ظهور هذا الأخيرة في الغرب في أربعينيات القرن العشرين، على يد الامريكي والتر ليبمان عام 1943 ،كما يذهب رأي آخر إلى ربط ظهور تلك الصياغة بإصدار الإدارة الامريكية عام 1947 القانون الخاص بتشكيل "مجلس الأمن القومي" ليكون هذا المصطلح في تطبيقاته و صياغته المفاهيمية انعكاسا للخبرة التاريخية الغربية في عصر الدولة القومية.[1]

و عليه انتشر مفهوم الأمن القومي وشاع استخدامه في العلوم السياسية رغم انه اتسم بالغموض و الابهام وخضوعه الى حقائق متعددة تتسم بالتغيير الراجع الى العديد من العوامل الداخلية و الخارجية , كما يعتبر نسبي مرهون بتلك العوامل و التي تؤثر بشكل مباشر على السلوك الأمني للدولة ,فضلا عن ان التهديدات الأمنية للدول تتميز بالتغير بما يتوافق مع الأهداف و المصلحة الوطنية في مجالها الداخلي و الخارجي .[2]

و يدل الأمن القومي على حماية الدولة القومية من الأخطار الخارجية والداخلية التي تهدد مصالحها الوطنية و يؤكد مختلف المراقبين على المصالح و التهديدات المختلفة وهم يعرفون أيضا تلك المصالح بطرق مختلفة و يختلفون حول طبيعة التهديدات و مداها كما يختلفون أيضا حول الاستجابات المناسبة و نتيجة لذلك يدور جدل ساخن غالبا حول الاعراض الأساسية لسياسة الأمن القومي [3].

و نورد هنا بعض التعاريف التي قدمت للأمن القومي :

---

[1]- عبد الله محمد مسعود علي عباس مراد . **مرجع سابق** , ص -24

[2]- هشام محمود الاقداحي , تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي . (الاسكندرية : مؤسسات شباب جمعة , ط1) ص -39

[3]- قاموس الامن الدولي , بول روبنسون (الغمارات العربية المتحدة ابوظبي ك مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتجية , ط.1) ص 190

حيث اورد صباح محمود محمد مجموعة من التعاريف لمفهوم الامن القومي The National security نورد من بينها فيما يلي :

الامن القومي هو :*(الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها و مصالحها في الحاضر و المستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية)*

او هو (يهدف الى تامين الأمة من الداخل و دفع التهديدات و العدوان الخارجي بما يكفل للأمة حياة مستقرة تساعد على النهوض و التقدم) [1]

و تعرفه دائرة المعارف البريطانية " **بأنه تامين الدولة من الخضوع للقوى الخارجية**"

و عرفته دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية بأنه (*قدر الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي)*[2]

هذا و يقول ريتشارد سموك مؤرخ امريكي و سياسي في رأيه عن الأمن و الأمن القومي بأن الأمن هو:(*محور اهتمام كل الأفراد و المجتمعات أما الأمن القومي فهو محور اهتمام الجماعات السياسية منذ نشأتها بدلالة سعيها الحثيث و الدائم لحماية و جودها وضمان أمنها في مواجهة شتى التهديدات*)[3]

و ذهب الدكتور علي هلال إلى أن الأمن القومي لا ينحصر في المسألة العسكرية فحسب بل هو مسألة متشعبة ,تتعدد عواملها و ابعادها فهي مزيج بين السياسة و الاقتصاد و الجغرافيا بالعسكرية و الوضع الاجتماعي بقوة الدولة و النظام السياسي بالإستراتيجية.[4]

[1]- عامر مصباح , نظريات التحليل الإستراتيجي و الامني (الجزائر : دار الكتاب الحديث .2011) , ص.9
[2]- نجدت صبري ئاكرة , **مرجع سابق** , ص.41
[3] عبد الله مسعود , علي عباس مراد , **مرجع سابق** , ص .25
[4]- نجدت صبري ئاكرة , مرجع سابق ص 46

أما المفهوم الواسع للأمن القومي فيشير لديه إلى ما هو أكثر من مجرد الحماية المادية لأنه يتضمن أيضا حماية مصالح الدولة الاقتصادية و المعنوية التي تدخل في اطار قيمها و السياسية التي تهدد كيانها و ديمومتها

و يعتقد فريدرك هارتمان ،أن الأمن القومي يمثل "**جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة**"[1].

حسب رأي الدكتور بطرس غالي:(*مفهوم الأمن لا يمكن أن ينحصر معناه في مجرد التحرر من التهديد العسكري الخارجي ،كما لا يمكن تحديد كيانه بسلامة الوطن و أراضيه أو سيادته فقط و إنما يمتد هذا المفهوم إلى آفاق أوسع لتشمل معاني الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي ،حيث ان الأمن يتعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي*).

ناك من يعرف الأمن القومي بأنه (*أمن المجتمع من التهديدات الأمنية الداخلية و الخارجية التي تستهدف الاستقلال الوطني و بقاء الدولة ووحدة الإقليم و أمنه من تهديدات المجاعة و الفقر و المرض و الجهل و أمنه من التهديدات الغير اخلاقية كانتشار المخدرات و تجارة الجنس و تجارة الاطفال و تجارة الأعضاء البشرية و أمنه من التهديدات التي تستهدف دينه و ثقافته و قيمه و فكره*)[2].

انطلاقا مما سبق ,نجد انه تتعدد تعاريف و مفاهيم الأمن القومي بتعدد زوايا الدراسة فالبعض يركز على حماية القيم و البعض الأخر يربطه بالمصالح و هناك من يربطه بشقه العسكري وهناك من يجمع بين عدة زوايا

[1]- عبد الله مسعود , المرجع نفسه ,ص 36
[2]- عامر مصباح ,**مرجع سابق** , ص.9

ومنه فالأمن القومي هو تلك الإجراءات التي تقوم بها الدولة لحماية وجودها و استقرارها و ديمومتها و توفير الحماية من التهديدات الداخلية و الخارجية بالشكل الذي يزيد من قوتها و نفوذها .

المبحث الثاني :العقيدة الامنية الجزائرية و مرتكزاتها

المطلب الاول :مفهوم العقيدة الامنية

اصل مصطلح العقيدة لاتيني وهو doctrina و يعني عملية تعليم .نظرية او منهجا

و تعرف العقيدة على انها مجموعة افكار التي يعتقد انها صحيحة و التي بواسطتها تفسر الوقائع. ترشد و توجه افعال الانسان في مجالات الدين . الفلسفة .العلم و السياسة . كما تعرف العقيدة على انها جملة من الآراء . المبادئ و المعتقدات و الاطروحات . او المفاهيم النظرية المبناة من قبل الافراد . والتي تهدف الى توجيه سلوكات و المساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية الاقتصادية , الفلسفية الدينية ,العلمية[1].

و هي تعني كذلك "تعاليم النظرية العلمية و الفلسفية المتعلقة بفن الحرب و الجوانب المرتبطة بها "[2]اما عن العقيدة الامنية للدولة فيقصد بها مجموعة القيم و الاعتقادات و المبادئ التي تصوغ نظاما فكريا لمسالة الامن في الدولة .وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الامر بتعاطيها مع التحديات و القضايا التي تواجهها ,كما تمنحها هذه العقيدة امكانية تفسير الاحداث ذات الطابع الامني و العقيدة الامنية للدولة هي الصياغة التي تقوم

[1]- حسام حمزة , الدوائر الجيوساسية للامن القومي الجزائري ,رسالة ماجستير غير منشورة ,,(جامعة حاج لخضر باتنة ,كلية الحقوق و العلوم السياسية ,2011/2010) ,ص.55

[2]- الهجوم الارهابي علة تقنتورين ص 51

من خلالها الدول بتعريف و تحديد التهديدات و المخاطر و التحديات التي تواجه استقرارها و استمرارها و ديمومتها.

و عليه فان الاختلاف في العقائد الامنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف في طبيعة المخاطر و التهديدات التي تواجهها[1]هذه القواعد و المبادئ هي التي توجه سلوك الدولة الامني تعاوني والعدائي و قراراتها على المستوى الداخلي و الخارجي هي التي تحدد نظرة صناع قراراتها و قراءة قادتها لبيئتهم الامنية و كيفية استخدام القوة القومية و كافة اشكالها اقتصادية كانت ام سياسية او عسكرية و كيفية توظيف هده القوة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للدولة[2] كما تساعد القادة السياسيين بالتعامل مع الواقع و تساعدهم على شرح افعال دولتهم للدول الاخرى[1]كما تمثل تصورا امنيا يحدد المنهجية التي تقارب لها الدولة امنها كما يحدد كذلك افضل السبل لتحقيقه و عليه عادة ما تكون مرجعية هده العقيدة عبارة عن اطروحات نظرية تتبناها الدولة و صناع القرار فيها كما يمكن ان تأخذ صبغة ايديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس المتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع . و يترتب على دلك تبني القوى النافدة في المجال الامني لهده التفسيرات و الرؤى[3]لا يمكن لأي نظام ان يتواجد بدون عقيدته فهي اساس الدفاع عن نفسه و ضمان بقاءه كما تعبر العقيدة الامنية عن صورة الدولة و عن مصادر الامن فيها[4]

وتتأثر العقيدة الامنية للدول بالتجارب التاريخية و نلاحظ هدا التأثير من خلال التمييز بين الدول الصديقة و الدول العدوة و عند تحديد ما يشكل و ما لا يشكل تهديد[4] و يمكن القول

[1]- صالح زياني , تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ضل تنامي تهديدات العولمة , في :-http://fdsp.univ biskra.dz/images/revues/mf/r5/mf5a16.pdf ص .290 (2017/03/15) ص.290

[2]- رقية دهينة , **مرجع سابق** , ص ص(51,57)

[3]- صالح زياني , مرجع سابق , ص 290

[4]- حسام حمزة , مرجع سابق, ص. 57

ان العقيدة الامنية تمد الفاعلين الامنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الافكار يساعد على تحقيق اهداف الدولة في تحقيق اهداف امنها القومي و ذلك من خلال تحديد ما يلي:

كيف ترى و تعرف الدولة نفسها و كيف تريد ان تكون من نحن ؟

ماهي مهمة مختلف الفاعلين الامنيين و اهداف السياسة الامنية الاستراتيجية ؟

كيف تنفذ هذه السياسة و ماهي وسائل تنفيذها؟

كيف كانت السياسة الامنية تنفد في السابق ؟

مما سبق تعتبر العقيدة الامنية تلك الافكار و المعتقدات و القواعد النظرية التي تتبناها لتحقيق امنها القومي و لتحديد تعاملاتها الداخلية و الخارجية [1]و هي اوسع من مفهوم العقيدة العسكرية سابقا و التي يقصد بها :

(مجموعة المبادئ و المرجعيات المحددة للفلسفة الدفاعية للدولة , وما تستلزمه من توفير للإمكانيات المادية و البشرية لتحقيقها على ارض الواقع).

و عرفها اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ: (*انها السياسة العسكرية المرسومة التي تعبر عن وجهات النظر الرسمية للدولة في امور الصراع المسلح ,و تشمل كل ما يتعلق بطبيعة الحرب و غياتها و طرق ادارتها و الاسس الجوهرية لإعداد البلاد و القوات المسلحة للحرب*)[2]

و كانت كتصورات منذ الحروب النابولية 1799 و لكن استخدامها بهذا التعبير عقيدة الامن القومي لم يكن و كانت مرادفة للعقيدة العسكرية و جاء المصطلح الحالي بالأساس

[1]- حسام حمزة , **مرجع سابق** , ص . 56

[2]- منصور لخضاري , مرجع سابق , ص . 122

نتيجة للحرب الباردة اذ استخدمها رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان في مارس 1947 في تأكيده على ان بلاده مستعدة لمواجهة التقدم الشيوعي والتدخل العسكري في اي بؤرة التوتر في العالم ورأى بأنه اي اعتداء على الانظمة الحليفة يعتبر اعتداء على الامن القومي الامريكي[1]

المطلب الثاني :مرتكزات العقيدة الامنية الجزائرية :

هناك عدة عوامل ساهمت في بلورة العقيدة الامنية الجزائرية و التي تعتبر الركائز التي تقوم عليها و تتمثل في كل من العامل التاريخي ,العامل الجغرافي ,العامل الايديولوجي

–العامل التاريخي : فالثورة الجزائرية تشكل عاملا اساسيا في بلورة هده العقيدة. فبعد الاستقلال رأت الجزائر نفسها قائدا لحركات التحرر الافريقية و العالم الثالث عموما

و هي تناصر القضايا الثورية و التحررية في العالم و تجاهر بذلك انطلاقا من كونها بلدا ثوريا متحررا . و هو مالم تخف الاشارة اليه في دساتيرها . حيث نصت المادة 27 من دستور1996:الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر السياسي و الاقتصادي و الحق في تقرير المصير. و ضد التمييز العنصري , كما منحت حق اللجوء لكل ثوار العالم في اول دستور لها [2] و هنا نلاحظ مدى تأثير التاريخ على العقيدة الامنية للدول خاصة عند التمييز بين العدو و الصديق

العامل الجغرافي : و تعد الجغرافيا بدورها عامل محدد للعقيدة الامنية فالجغرافيا والتاريخ عموماً ملامح بيئة الأمن القومي لأي بلد، وبحكم موقع الجزائر المركزي في منطقة المغرب العربي، بين جناحيه الشرقي والغربي، وتوسطها لجسمين ضخمين، الأول بحري شمالا وهو

[1] - حسام حمزة ,**مرجع سابق** , ص 56

[2]- منصور لخضاري **مرجع سابق** , ص .123

المتوسط، والثاني بري جنوباً، والمتمثل في الصحراء الكبرى، فإن الجزائر تقع في نقطة تقاطع استراتيجية تجعل أمنها القومي منكشفاً على كل

جبهات، خاصة مع مساحتها الشاسعة وطول حدودها البرية والبحرية و هدا ما جعل العقيدة الامنية الجزائرية اكثر تنوعا[1]

و كان للنزاع الحدودي مع المغرب عقب استقلال الجزائر جزء كبير لبلورة العقيدة الامنية الجزائرية و تطور قواتها الخاصة .

و الى غاية نهاية الحرب الباردة مثلت قضايا دعم حركات التحرر و الدفاع عن مكانة الجزائر كقوة اقليمية احد اهم عناصر هذه العقيدة و هو ما جعل الشواغل الامنية الجزائرية شمالية بحرية التموقع بسبب مطامع الدول الكبرى لاسيما في ضل الحرب الباردة[2]

العامل الإيديولوجي :

يعتبر البعد الإيديولوجي مرتكز اساسي للعقيدة الامنية الجزائرية منذ الايام الاولى للاستقلال . فقد مثلت الاشتراكية و مبادئها المضادة للاستعمار و الاستقلال مبدئ ا ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الامنية الجزائرية و هو ما اكدته المواثيق الوطنية لسنوات 1964 و1976و 1986 و هي مراجع اساسية تأكد على ان الاشتراكية كنظام هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام و القضاء على الاستغلال[3]

و قد انيط بالمؤسسة العسكرية بدفع عجلة التنمية و المساهمة في إرساء الاشتراكية بوصفها الخيار الاستراتيجي للدولة فجاء في ديباجة دستور 1963 (*يبقى الجيش الوطني الشعبي*

[1]- رقية دهينة , مرجع سابق , ص ص 51.-52

[2]- عبد النور بن عنتر , البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر , اوروبا و الحلف الأطلسي)الجزائر :المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع , 2005) , ص 41

[3]- رقية دهينة , مرجع سابق , ص .53

....في خدمة الشعب .....يساهم في اطار الحزب في النشاطات السياسية و في مختلف التحديات الهيكلية الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة للبلاد)

و في المادة 82 من دستور 1976 يساهم الجيش الوطني الشعبي . باعتباره اداة الثورة . في تنمية البلاد و تشييد الاشتراكية [1]

لقد رسمت الايديولوجية الاشتراكية مبادئ و اهداف العقيدة الامنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاث عقود منذ الاستقلال . و لعل ابرز تلك الاهداف مناصرة حركات التحرر في العالم و نصرة القضية الفلسطينية و دعم النزاع العربي مع اسرائيل و الاستعانة بالمؤسسة العسكرية في مجهودات التنمية الوطنية و غيرها[2]

إلا انه مع نهاية الثمانينات و ما صحابها من تحولات عالمية و داخلية دفعت بالجزائر الى صياغة بعض المبادئ لتواكب الترتيبات الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة[3]

يعد مفهوم الامن القومي من المفاهيم المعقدة التي لم يتم الاتفاق النظري عليها و الذي يتميز بالنسبية

و التغيير و قد ظهرت عدة نظريات مفسرة للأمن من اهمها النظريات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية و المسماة بالدراسات الكلاسيكية و التي يدخل ضمن إطارها النظرية الواقعية و الواقعية الجديدة و الليبرالية كذلك الدراسات التي ظهرت في نهاية الثمانينات و المسماة بالنظرية النقدية .و لكل دولة مجموعة من الأفكار و الأسس النظرية التي تتبنها من اجل تحقيق أمنها القومي او ما يطلق عليها العقيدة الأمنية للدول و الجزائر ليست

[1]- منصور لخضاري و مرجع سابق .ص 125
[2]- صالح زياني , مرجع سابق , ص 290
[3]- الهجوم الارهابي على تغنتورين

بمنأى عن هذا و تقوم العقيدة الامنية الجزائرية على مجموعة من المرتكزات تتمثل في كل من العامل التاريخي و العامل الجغرافي و العامل الإيديولوجي .

الفصل الثاني: التغيرات الإقليمية و تهديداتها على لأمن القومي الجزائري

مثلت 2010بداية سلسلة من الاحداث التي حملت معها العديد من التغيرات و التحولات في الوطن العربي و كانت بدايتها من الانتفاضة الشعبية للتونسيين ضد الرئيس السابق بن علي لتنتقل الى كلمن مصر و ليبيا و اليمن و سوريا , لقد اثرت هذه الموجة من التغييرات حتى على دول خارج الدائرة العربية كما حصل مع مالي ,و ان كانت هذه التحركات تتشابه من حيث الاهداف إلا ان وقائع التي تلتها أخذت خصوصية كل دولة و لازالت بعض هذه الدول تعاني فوضى من بين هذه الدول ليبيا و مالي اللذان اعتبرا من أكثر الدول التي عرفت منعرجا امنيا خطيرا و كون هتين الدولتان يتقسمان حدود طويلة مع الجزائر ارتأينا الى التعرض لهما من خلال هذا الفصل.

المبحث الاول :الحراك في ليبيا

المطلب الاول :اسباب الحراك الليبي و ابرز محطاته

ان الحراك الليبي هو ذلك الصراع المسلح الناتج عن حركة احتجاج شعبية المرفقة بمطالب اجتماعية و سياسية و التي جرت مابين15 فيفري و 23اكتوبر واتت وسط احتجاجات في الدول العربية مثلما حدث في تونس و مصر و وقد جاءت هذا الحراك للمطالبة بضرورة الممارسة الديمقراطية للأنظمة الحاكمة بما يتطلب ذلك من تكريس لدولة الحق و القانون و للمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة

وقد كانت بداية الأولى للأحداث في ليبيا في13 فيفري 2011 من مدينة بنغازي

باحتجاجات طالبت بإسقاط النظام وقامت على استعمال المنتديات و برامج التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت للتعبئة و الحشد [1] ثم انتشرت الانتفاضة لمدن اخرى ودعت على اثرها المعارضة الى يوم الغضب في 17 فيفري ضد حكومة القذافي هذا الأخير كان رده عنيفا على المتمردين وعجز العقيد في منع الانتفاضة من الانتشار وسقطت المنطقة الممتدة من الحدود المصرية الى غاية منطقة اجدابيا في أيدى المتمردين و كانت هذه الأحداث في الفترة الممتدة مابين15 فيفري الى 25 فيفري من نفس السنة[2]

---

[1] - منصور لخضاري , مرجع سابق , ص .248.

[2] - Claude, Robinet. **la Libye se révolte contre la colonel kadhafi :http://fresques.ina.fr/jalons/fiche-media/InaEdu05805/la-libye-se-revolte-contre-le-colonel-kadhafi.html**

تميزت الاحتجاجات الليبية بالمقارنة مع جيرانها كونها كانت الاكثر عنفا اذ انه وفي وقت جد وجيز مابين17 فيفري و 22 اكتوبر 2011 قدرت عدد الضحايا ب 50000 وفاة

. و 100000[1] و هو ما يبرهن حجم العنف الذي صاحب الحراك الليبي

– بخصوص اهداف التي سعى الى تحقيقها هذا الحراك بث المنسق العام لائتلاف الثورة عبد السلام مسماري في 22 فيفري2011 بيانا اسماه "بيان انتصار ثورة 17 فبراير المباركة" ، وذكر فيه اهداف المنشودة منها و المتمثلة في :

– بناء دولة ليبيا الموحدة الحرة المدنية الكاملة السيادة.

– وضع دستور يستمدّ شرعيته من ارادة الشعب وثورة 17 فبراير المظفرة، ويستند الى احترام حقوق الانسان وضمان الحريات العامة، والفصل بين السلطات واستقلال القضاء، وبناء المؤسسات الوطنية على اسس تكفل المشاركة الواسعة والتعددية والتداول السلمي الديمقراطي للسلطة، وحق التمثيل لكل فئات وشرائح الشعب الليبي.

– *التأكيد على وحدة الشعب الليبي والتراب الوطني وتماسك نسيجه الاجتماعي.*

–احترام كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية اسوة بأعضاء ***المجتمع المدني***

–حماية وصيانة ارواح وممتلكات كل الموجودين على ارض ليبيا من مواطنين وأجانب[2]

---

[1]- Ouannes Le cas de Libye** **une Révolte armée** . **Sociologie d** . Moncef (Département de Sociologie faculté se sciences humaines de tunis –Tunisie)p22

[2] الجزيرة 17 فيبراير الشعب يسقط الجماهرية
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/23/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-17-%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D9%8A%D9%8F%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9

.و لقد تعددت الاسباب التي دفعت بالشعب الليبي للانتفاضة على نظامه نذكرها في مايلي

الاسباب الاقتصادية و الاجتماعية

الوضع الاقتصادي :

مقارنة مع جيرانها في شمال افريقيا تعد ليبيا بلد غني نسبيا و هذا بفضل انتاجها للنفط و امتلاكها اكبر احتياطي في إفريقيا و هي واحدة من الأربعة المنتجين للقارة تقدر أصولها نحو 150 مليار دولار في حين يبلغ عدد سكانها 6 ملايين نسمة

و قد سجلت ليبيا ناتج محلي اجمالي في سنة 2008 لفرد بقيمة 9500 دولار و هذا ما يقرب ضعف الناتج المحلي لمصر و معدل فقر 7.4 %

اما عن مؤشر التنمية البشرية في ليبيا فهو الأعلى في افريقيا وفقا للأمم المتحدة و المقدر ب 0.840على عكس تونس فهو 0.769 و مصر 0.769[1]

قد حققت ليبيا انجازا مهما في محال التنمية البشرية حيث صنفت كدولة ذات تنمية بشرية عالية يستدل عليها من خلال المؤشرات التي يعدها برنامج الامم المتحدة الانمائي سنويا

فبينما كانت تصنف كدولة تنمية بشرية متوسطة خلال 1993-2004 تحولت الى دولة ذات تنمية بشرية عالية خلال 2005-2010 [2]

و قد ارتفع معدل العمر فيهاوعلى الصعيد التعليمي بلغت نسب من يعرف القراءة والكتابة من البالغين (15 سنة فأكثر) نحو 88.31%

---

[1] -L'Express ,**les racines de la révolte en Libye**,http://www.lexpress.fr/actualite/monde/les-racines-de-la-revolte-en-libye_964731.html consulté le 10/04/2017

[2]- عمر فرحاتي و زهرة اوشريف , مرجع سابق, ص ص . 102-103

وعلى الرغم من تلك المؤشرات و الانجازات في مجال التعليم و الصحة ، فان الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون انه منذ تولي معمر القذافي السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك ادريس عام 1969، فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمه. فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي و دائرة ضيقة من المقربين والاتباع ادى الى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم و توظيفها بما يخدم المصلحة الخاصة و البقاء على سدة الحكم [1]

التركيبة القبلية للمجتمع الليبي

ان الانتماءات الاجتماعية في عصر الدولة الوطنية أصبحت انتماءات يكون الولاء فيها للدولة لا للقبائل و العشائر إلا هذا ما لم يحدث في ليبيا اذ تقوم ليبيا على ركائز القبلية و تعد من الدول القليلة التي لازالت ليبيا تعتمد على هذا الاساس.

و يرجع العديد من الباحثين على ان «ثورة القذافي» سنة 1969 هي التي ألغت الأحزاب والتنظيمات، وأحيت التحالفات القبلية، والحقيقة أن ليبيا عرفت معاداة للأحزاب المدنية وتنظيماتها منذ فترة الملك إدريس السنوسي، اي منذ عام 1952،

وحينما جاء القذافي بادر بإلغاء ما تبقى من الاحزاب السياسية، باستبدالها بما يعرف بـ«مهرجانات الصوت» و«اللجان الثورية» و«المؤتمرات الشعبية» وهي تنظيمات حافظت على البنية القبلية ووظفتها لمصلحة النظام[2]

---

[1]- محمد عاشوري مهدي **قراءة في اسباب الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتملة** في: http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm 2017/05/1

[2]- **ليبيا بين انهيار مكونات الدولة وتدخل اجنبي وشيك** http://www.libyaakhbar.com/libya-news/242425.html **(2015/04/11)**

رغم ان العقيد القذافي في بداية حكمة جعل إلغاء نظام القبلية واحدًا من المبادئ الأساسية لثورته، إلا انه بعد نحو ربع قرن من الحكم وتحديدا في عام 1994م، ورغبة في مزيد من الحيوية والمشاركة الشعبية في مؤسساته الشعبية، قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات[1] الاجتماعية، قوامها الاساسي القيادات القبلية. وهو ما ترسخ وازداد وضوحا عام 1997م مع توقيع قادة القبائل على ما عرف بـ"وثيقة الشرف" التي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري والتكاتف ضد اي عشيرة او قبيلة تقوم بأي معارضة مسلحة للنظام فقد شجع القذافي ان النظام القبلي بما يتنافس بالبقاء في السلطة [2]

و قد تميزت ليبيا بحضور مكثف للتحالفات القبلية اما ما بين القبائل و اما بين الدول التي عرفتها و هذا ما جعل الباحثين في الشأن الليبي يرون ان دراسة و ممارسة السلطة غير ممكنة بمعزل عن ايلاء الاهمية الخاصة للظاهرة القبلية التي كان لها حضور فعال و مؤثر في الأحداث لذا كان نظام القذافي يتصرف في علاقته بالمجموعات و فق هذه الألية فحاول استغلال هذه الخصوصية الليبية عن طريق اختراق المجموعات الكبرى النافذة فقدم امتيازات المادية و المعنوية لبعضها البعض و همش بعضها الأخر مثيرا الخصومات التنافسية داخل كل مجموعة قبلية حتى يجرى التحكم فيها من خلال اضعافها و ضمان ولائها[3]

ونشير هنا الى أهم القبائل الليبية الموالية للقذافي و المعارضة له

القبائل الموالية للنظام السابق /القذاذفة استمدت قوتها من انتماء معمر القذافي لها

ورفلة الشرق و ترهونة الشرق توارق .الزنتان . و الرحيبات القاعة

1

[2]- محمد عاشوري مهدي **قراءة في اسباب الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتملة** في :http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm2017/05/11

[3]- عمر فرحاتي . زهرة اوشريف مرجع سابق ص 93

القبائل المعارضة للنظام مصراتة و هي اكثر القبائل معارضة للنظام . الزنتان ازوية ورقلة غرب ترهونة غرب /الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية و الليبية.[1]

إن حضور القبيلة في ليبيا هو حضور مبالغ فيه ومن بين مميزات المجتمعات القبلية انها تفتقد للمجتمع المدني و إلى إمكانية دمقرطة الحياة السياسية[2]و هذا ما ينطبق على المجتمع الليبي.

الاسباب السياسية

طبيعة النظام السياسي

و يصنف النظام السياسي الليبي ضمن الانظمة الشمولية الانفرادية ,و لم ينص الدستور الليبي على ان الشعب هو مصدر السيادة بل نص على ان السيادة لله و هي وديعة للأمة و ينقلها ليد شخص طبيعي و هو الملك ثم لأولاده من بعده ل[3] و لعل هذا النص يفسر بقاء العقيد القذافي على رأس السلطة طوال فقد حكم البلاد منذ 1969 عن طريق انقلاب عسكري ليكون بذلك صاحب أطول فترة حكم في ليبيا كما تعد سنوات حكمه للبلاد التي
امتدت حوالي 42 عاما هي اكبر فترة حكم لحاكم غير ملكي [4]

[1]- محمد نجيب بوطالب الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية و الليبية ص (18(قطر,الدوحة:المركز العربي للابحاث و الدراسات)ط1 ,2012,ص18

[2] -OuannesMoncef . op.cit p31

[3]- عمر فرحاتي, زهرة اوشريف , **مرجع سابق** , ص . 80

[4]_- ثورة ليبيا و اطول حكم بالتاريخ :

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/10/15/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-

%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%88%D8%A3%D8%B7%D9%88%D9%84-

و لقد تميز نظامه السياسي بالفساد السياسي و الإداري اذ نجد غياب كامل للمشاركة

السياسية و غياب سيادة القانون و ضعفه امام القيادة السياسية كذلك نجد غياب التوافق داخل المجتمع و انخفاض الاجور و عدم نجاح الدولة في استخدام الموارد[1]

و يمكن القول انه خلال سنين حكم القذافي تهدمت اسس شرعية النظام و التي تمثلت في اربع ركائز اساسيه أولها الثورية القومية ، و ثانيها المساواة والعدالة الاجتماعية، والركيزة الثالثة شرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الامبريالية الدولية [2]

غياب مجتمع مدني

في اعلان له امام المؤتمر الشعبي العام صرح الزعيم الليبي معمر القذافي أن مفهوم المجتمع المدني لا يمكن تطبيقه في ليبيا لأنه لا يكون إلا في ضل ثقافة برجوازية كما اعتبره تقليدا للغرب و لم يعلن الزعيم الليبي عداءه لأي استقلالية للمجتمع في مواجهة نظامه فقط بل اقر أن نظام المجتمع المدني قائم نظريا منذ سنة 1977 إلا ان التطبيق لا يوجد لعدم تماشيه مع طبيعة المجتمع الليبي .

و لقد اطلقت ليزا اندرسون(استاذة في العلوم السياسية الامريكية)على المجتمع المدني في ليبيا بمصطلح المجتمع الحكوماتي و اعتبرت انه لا وجود لدولة في ليبيا و انه في ضل غياب

%D8%AD%D9%83%D9%85-

%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE

[1]- عمر فرحاتي و زهرة اوشريف ' مرجع سابق ', ص ص 85 -86

[2]- محمد عشور مهدي **قراءة في اسباب الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتملة** في
2017/05/21**http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm**:

الدولة لا يمكن للمجتمع المدني ان يكون. و بشكل عام ليبيا لا تملك مجتمع مدني و لا جمعيات مستقلة مهما كانت طبيعتها[1]

وقد استمدت ليزا اندرسون فكرتها انطلاقا من فكرة هيجل الذي يرى ان المجتمع المدني هو ظل الدولة وأكدت على فكرة انعدام الدولة في ليبيا [2]

السياسة الخارجية الليبية:

ان الخطاب الذي اعتمده القذافي على المستوى الخارجي كان متقلبا بين الخطاب القومي العربي و الخطاب الافريقي وكان متغيرا ما بين مشاريع وحدوية و اخرى ثنائية و اخرى جماعية كذلك دعم النظام و مساندته للمنظمات و حركات التمرد في جل انحاء العالم .و ما يترتب عنها من تبديد ثروات البلاد زرع لدى الليبيين شعورا بالمرارة خاصة في ضل الاوضاع المعيشية الصعبة من فقر و حرمان و تدني المستوى الصحي و التعليمي و انعدام البنى التحتية على رغم الثراء الذي تتمتع بها الدولة

[1] -Said Haddad. **la libye de kadhafi un pays sans société civile** .l'année du maghrebhttps://anneemaghreb.revues.org/1257

[2] -Ali Bensaad.**la Libye révolutionnaire .politique africaine /changement social et contestations en Libye** http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/intro/125005.pdf(02/05/2017) 22h00

المطلب الثاني: ليبيا ما بعد سقوط النظام

ان الحراك في ليبيا لم يجد بعد انتهاءه أي نوع من المؤسسات المدنية و العسكرية فقد استند القذافي طوال فترته بالحكم الى تنظيمات غير رسمية تمحورت حول شخصه و هو ما زاد من اثار الفوضى تركة ثقيلة اثرت على ليبيا بعدها. و ارجع الكثير من المحللين السياسيين كما برر العديد من القادة السياسيين في ليبيا فشلهم في بناء دولة الى الارث الذي تركه النظام السابق .فوفاة القذافي في 20 اكتوبر 2011 لم يكن كافيا لإنهاء نظامه ,و صرح عوض البرعصي ، رئيس المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ورئيس الوزراء الليبي الاسبق ان النظام السابق ترك فراغا سياسيا كبيرا بسقوطه، وكانت المسؤولية كبيرة جدا في اعادة الامور الى مسارها[1]

وتشهد ليبيا منذ سقوط القذافي عام 2011 انفلات امني و سياسي خلف العديد من القتلى و الجرحى اضافة الى تهديم البنية التحتية للبلاد ,رغم ان التطورات الاولى بعد سقوط القذافي كانت توحي بسيناريو مغاير لهذا[2]

---

[1]- 5 **سنوات على ثروات الربيع العربي ..النجاحات و الاخفاقات,**

(2017/05/17) https://islamonline.net/14706

[2]- موسوعة الجزيرة ,الحل السياسي بليبيا من غدامس للصخيرات على الرابط

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/17/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%B3-%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA

و تعرف ليبيا اليوم انقساما سياسي تحول الى انفلات امني داخلي خطير جدا و هذا بسبب السعي وراء السلطة اذ يحكم ليبيا الان ثلاث حكومات تبحث كل واحدة على الشرعية كما تدعيها و تتمثل هذه الحكومات في :

-حكومة الانقاذ تتواجد هذه الحكومة في طرابلس و قد انبثقت هذه الحكومة عن المؤتمر الوطني العام في اوت 2014 يترأسها خليفة الغويل .

-حكومة الوفاق الوطني و تكتسب هذه الحكومة الشرعية الدولية يقودها الفائز السراج وتعتمد عليها الامم المتحدة و العديد من الدول الكبرى للسيطرة على ليبيا و لوقف الارهاب فيها .

-حكومة طبرق انبثقت عن برلمان طبرق المنحل تتواجد بمدينة البيضاء يترأسها عبد الله الثني.[1]

و في ضل هذه الفوضى السياسية ,سعت العديد من الاطراف الى تسوية الوضع في ليبيا ,ورتبت جولات للحوار بين الاطراف المتنازعة و كان من ابرز المحطات التسوية لقاء غدامس الاول في 29 سبتمبر 2014 و غدامس الثاني في ديسمبر 2014 ,و لقاءي جنيف الاول ب 15 و 26 جانفي2015

و استمر الحوار بين المتنازعين في عدة جولات منها الجولة التاسعة في 28 اوت وجولة عاشرة في 10سبتمبر و جولة 11 في 5 اكتوبر وكانت كل هذه الجولات في 2015

تم التوصل بعد هذه اللقاءات الى بعض الاتفاقات منها اتفاق الذي وقع بتونس في 6 ديسمبر 2015 و الاتفاق الوقع في المدينة المغربية السخيرات و الذي وقعه المشاركون في 11 جويلية2015[1]

[1]- موسوعة الجزيرة ,ليبيا ..ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية على الرابط
ttp://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/10/26 (2017/05/14) 22.00

كذلك سعت الجزائر الى لعب دور الوسيط عن طريق العديد من الاستقبالات للقادة الليبيين

منها استقبال اللواء المتقاعد خليفة حفتر و رئيس مجلس رئاسة حكومة الوفاق فائز السراج و رئيس المجلس الاعلى للدولة عبد الرحمان السويحلي[2]

و سعت كل هذه اللقاءات و الاتفاقات على ايجاد حل سياسي للوضع في ليبيا إلا ان الواقع

السياسي الان يجيب على مدى نجاح هذه اللقاءات من فشلها .

الاوضاع الاقتصادية

وادى الوضع الامني في ليبيا الى نهاية القطاع الخاص تاركا وراءه مئات المؤسسات و الالاف العمال بدون عمل [3]كما لا يتوقع جذب الاستثمار مستقبلا نظرا لتدني الخدمات العامة كالكهرباء و المياه و صعوبة التنقل بين المدن الليبية جراء الاوضاع الامنية المشتبكة [4] ,و بتالي هناك تحدي اقتصادي كبير يواجه الحكومات في ليبيا خاصة في ضل الصراعات حول مناطق الطاقوية .

على المستوى الاقتصادي فقد حذر البنك المركزي الليبي في تقرير له في نوفمبر 2015 من تفاقم الازمة المالية الليبية و إمكانية تعرض الاقتصاد لخطر الانهيار و ارجع البنك المركزي

---

[1]- موسوعة الجزيرة ,الحل السياسي بليبيا من غدامس للصخيرات مرجع سابق

[2]- الجزيرة ,الوساطة الجزائرية بالازمة الليبية ..حدود الاضطرار و الاختيار على الرابط

[3]- هدى عيسى الغول , الخصخصة وعملية التنمية و الاصلاح الاقتصادي في ليبيا ,على الرابط http://www.afrigatenews.net/content/

[4]- ن بوست الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير مؤشرات الانهيار و امال العودة على الرابط /http://www.noonpost.org

التدهور الى عدة اسباب منها **الاسباب السياسية** كانقسام الحكومي بين حكومة شرقية و حكومة غربية و الى غياب الامن[1]

الاوضاع الامنية و الاجتماعية

و على المستوى الاجتماعي و الامني فهناك ضعف للدولة و مؤسساتها و ضعف في الاجهزة الامنية حيث كانت القوات المسلحة في عهد القذافي عبارة عن كتائب موالية له كذلك و جود الالاف من المليشيات المسلحة و دخول داعش للبلاد و فوضى الجماعات المسلحة و القرار السياسي و انتشار السلاح و نهب مخازن الاسلحة ادى الى انهيار الامن

كذلك تفتت البلاد الى انتماءات اولية قبلية و جهوية [2]مما يجعل ليبيا مهددة للتقسيم الى ثلاث اقاليم طرابلس في الغرب ,وبرقة في الشرق و قزان في الجنوب

[1] - الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير مؤشرات الانهيار و امال العودة 14 يناير 2016 1 تاريخ التصفح /2017/05 http://www.noonpost.org

[2]- حسن كريم, خمس سنوات على الربيع العربي ما الذي حدث :
http://www.books4arab.com/2016/10/Five-years-after-Arab-Spring.html
22.00 (2017/05/14)

خريطة رقم 1 توضح الاقاليم الليبية الثلاث

المصدر : نون بوست https://www.noonpost.org/content/17504

تعيش ليبيا اليوم اوضاع اقتصادية و اجتماعية و سياسية وأمنية عسيرة فقد تبخر حلم الشعب الليبي و خابت اماله في تحقيق اهداف الثورة بل ان تدهور الحياة المعيشية و صعوبتها جعل الكثير منهم يتحصر على ايام القذافي.

المطلب الثالث: التهديدات الامنية الليبية على الامن القومي الجزائري

لقد ترتب عن الحراك الذي و قع في ليبيا و ما تبعه من تأزم الوضع و صراعات و انقسامات داخلية الى المساس بأمن الدول المجاورة كانت الجزائر احداها اذ ترتب عليها مجموعة من التهديدات نعرضها في ما يلي :

1_الارهاب

يعد الارهاب تهديد يمس الجزائر جراء التوترات خارج الحدود ا نحاول تحديد مفهومه . فان كانت قضية تعريف المصطلحات وتحديد مفهومها هي مجرد مسالة نظرية, تمكن الباحثين من وضع مجموعة من المحددات التي تتناسب وطبيعة البحث الذي يعتزمون القيام به , إلا انه عندما نتعامل مع الارهاب فان مضمون تعريف المصطلح يتجاوز النقاش النظري الى نقاش اعمق يرتبط بالخلفيات السياسي.

وتنبع اهمية تعريف مصطلح الارهاب في كونه يشكل احدى مكونات في ما يسمى بالحرب على الارهاب فبدون تعريف المصطلح وتحديد مفهومه لا يمكن تنسيق الجهود و التعاون الحقيقي بين الدول [1]

يعرفه المرصد العربي للتطرف و الارهاب بانه(*اي عمل يهدف الى ترويع فرد او جماعة او دولة بغية تحقيق اهداف لا تجيزه القوانين المحلية او الدولية*) [2]

[1]- يونس زكور الارهاب الحرب السلام , الحوار المتمدن العدد 1758 في http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82832:

[2]-المرصد العربي للتطرف و الارهاب , **تعريف الارهاب** http://arabobservatory.com/?page_id=3364 تاريخ التصفح 2017/04/24

كما عرفته الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب 1998 في الفقرة الثانية من المادة الاولى من اتفاقية الارهاب بانه(*كل فعل من افعال العنف او التهديد به ايا كانت بواعثه او اغراضه يقع تنفيذا لمشروع اجرامي فردي او جماعي . و يهدف على القاء الرعب بين الناس ا او ترويعه م باذائهما و تعريض حياتهم او اعراضهم او حريتهم او امنهم او حقوقهم للخطر او الحاق الضرر بالبيئة او احد المرافق او الاملاك العامة او الخاصة او احتلاله او الاستيلاء عليها . او تعريض احد الموارد الوطنية للخطر*)[1]

-اما عن الارهاب في الجزائر تعد فكرة الارهاب فكرة حديثة نسبيا بحيث لم يعرفها المشرع الجزائري الا في بداية 1990 اذ ورد ذكرها في اول مرة بموجب المرسوم التشريعي رقم 03 / 92 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 المتعلق بمكافحة التخريب و الارهاب و المعدل بموجب الامر رقم 93/05 المؤرخ في 19 افريل 1993 ثم ظهرت في قانون العقوبات بموجب الامر رقم 95/11 المؤرخ في 25 فبراير 1995 ثم توالت التعديلات التي اخذت بنفس الفكرة سواء من الناحية الموضوعية او الاجرائية.[2]

و الارهاب بالمنظور الجزائري هو تلك الافعال المنصوص عليها في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات و التي جاءت بمجموعة من الافعال الذي يعتبرها القانون الجزائري اعمالا ارهابية و من بين تلك الاعمال تلك الاعمال التي تمس بسلامة التراب الوطني و استقرار البلاد و وحدتها الوطنية و بث الرعب في وسط السكان و خلق جو من عدم الامان ...و غيرها [3]

---

[1]- وليد عبد الحي , مرجع سابق ص 380

[2]- القانون **الشامل المعالجة القانونية للجريمة الارهابية في القانون الجزائري**:http://droit7.blogspot.com/2015/11/blog-post_19.html

[3]-

–و من المعروف ان الارهاب يعتبر حاليا واحد من اكثر التهديدات الخطيرة التي تمس السلم و الامن الدوليين و يعتبر الارهاب الدولي من الظواهر الاجرامية التي تجاوزت اثارها حدود الدولة الواحدة فاكتسب بذلك طابعا عالميا يهدد امن و سلامة الفرد و حقوق الانسان و حرياته الاساسية و مصالح الشعوب الحيوية [1] و الجزائر ليست بمنأى عن هذا الارهاب العابر للحدود خاصة في ضل الاضطرابات و الازمات الامنية التي تعيشها الدول المجاورة مند 2011 و في خاصة مع شساعة الحدود حيث تمر تونس بمرحلة انكشاف امني بسبب طبيعة الفترة الانتقالية خاصة ان الجيش التونسي محدود في موارده وتجهيزه وتنقصه الخبرة في التعامل مع الجماعات المسلحة. امَّا جنوبا , فان تامين الحدود مع مالي مرهون بالتوصل الى تسوية سياسية لازمة حركة ازواد، حتى لا تتحول الى ملاذ ومعقل للجماعات المسلحة. امَّا ليبيا فإنها على وشك ان تتحول الى مستقطبة استراتيجية لانتشار الازمات فهي تعاني من غياب الدولة وتفكك المجتمع وتعدد الميليشيات المسلحة، وظهور نموذج الحرب بالنيابة، خصوصًا تلك التي تغذي الحرب الاهلية فيها[2]

و في ضل شساعةالحدود الجزائرية اذ تمتد حدودها البرية على طول 6343 كلم تتقاسم فيه 1376 كلم مع مالي و 956 مع النيجر و 463 كلم مع الجمهورية الاسلامية الموريتانية و 1559 كلم مع المملكة المغربية و 42 كلم مع الجمهورية العربية الصحراوية و 982 كلم مع ليبيا 209/2 و 956 كلم مع تونس [3]

---

[1]- اعمر عمورة ,من اجل مقاربة افريقية لمكافحة الارهاب ,**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ,ع 5 (جوان 2016) ص 36

[2]- توفيق هامل الجزائر نعقيدات تجديد بنية السلطة و تحديات البيئة الامنية :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/201553110544958793 9.html تاريخ التصفح 2017/4/26 التوقيت 23.30

[3]-–منصور لخضاري **مرجع سابق** ص 38

هدا و يصعب رسم صورة دقيقة للخريطةالبشرية لظاهرة الارهاب و اعطاء دلالات رقمية في الجزائر سواء تعلق الامر بعدد المنخرطين السابقين و الجدداو بتطور العضوي لهذه الظاهرة و المقضي عليهم و بالفئات العمرية و بمستواهم الثقافي و الاجتماعي بسبب استحالة الوصول الى معطيات الموثوقة و الموثقة هو ما يبقى عرض حال ظاهرة الارهاب في الجزائر قائما على ربطها بمؤشر العمليات الارهابية [1] و قد اصنف المؤشر العالمي للارهاب الجزائر في المرتبة 42 عالميا من حيث اكثر الدول تعرض للإرهاب سنة 2016 بنسبة 4.28 فيما تتقدمها دول الجوار بنسب مرتفعة على الصعيد العالمي اذ احتلت ليبيا المرتبة العاشرة بنسبة 7.283و نيجر في المرتبة 16 بنسبة 6.682 و مالي في المرتبة 25 بنسبة 6.03 و تونس في المرتبة 35 بنسبة 4.693 [2]المؤشر العلمي هده الاحصائيات تدل على مدى الخطر التي تتعرض اليه الجزائر و قدرت نسبة الهجومات الارهابية في ليبيا ب 3% من مجموع الهجمات الارهابية العالمية كما و اعتبرت تونس و نيجر من اكثر الدول العشر المتضررة من الارهاب حسب التقرير و رغم تحسن الاوضاع الامنية في الجزائر في السنوات الاخيرة مقارنة بما مضى الا انها لا زالت في المرتبة العاشرة في نسبة الوفيات الناجمة عن الارهاب و هذه ال تصنيف من سنة 2000-2015[3]

كما تعد الدول المجاورة ليبيا و تونس و مالي و نيجر من بين الدول التي سجلت ارتفاع كبير في عدد الوفيات الناجمة عن الارهاب كل هذه الاحصائيات تبرز مدى الخطر الارهابي الذي يحوم بآمن الحدود الجزائرية بما فيها ليبيا التي اصبحت تملك مزيجا من الجماعات الارهابية

[1]- منصور لخضاري **مرجع سابق** , ص. 272

[2]-Institute for economic **Global Terrorism index p p 10. 11**

[3]**ibid pp(36.38)**

واستغلت الجماعات الارهابية في ليبيا الوضع المتأزم لتوسع من انتشارها في انحاء البلاد ,حيث قامت جماعات مثل جماعات انصار الشريعة بشن العديد من الهجومات كما استغلت الجماعات الارهابية في ليبيا غياب الدولة لتقوم بالوحدة فيما بينها [1].

-هذا و تنقسم الجماعات المسلحة الى قسمين :

المليشيات التكفيرية المتطرفة بشقيها الجهادي و الاخواني :من بين الجماعات التي تضمها هي : كتيبة شهداء 17 فبراير ,كتيبة الشهيد راف الله السحاتي ,كتيبة شهداء ابو سليم ,جماعات انصار الشريعة القوات الحكومية و الموالية لحفتر : قوات الصاعقة ,قوات الكرامة [2].

[1]-احمد نظيف , ليبيا ..مع الجماعات الارهابية لا دولة , ميدل ايست لى الرابط:-http://www.middle-east-online.com/?id=238952

[2]- كريم شعبان ,ماذا يدور في ليبيا ؟..الخريطة الكاملة للمليشيات "نشأتها و اماكن سيطرتها "و تأثيرها على دول الجوار بوابة الفجر,عل الرابط :http://www.elfagr.org/1626443تاريخ التصفح :2017/05/17. التوقيت 12.00

خريطة رقم 2 : انتشار الجماعات الجهادية في القارة الافريقية بما فيها ليبيا

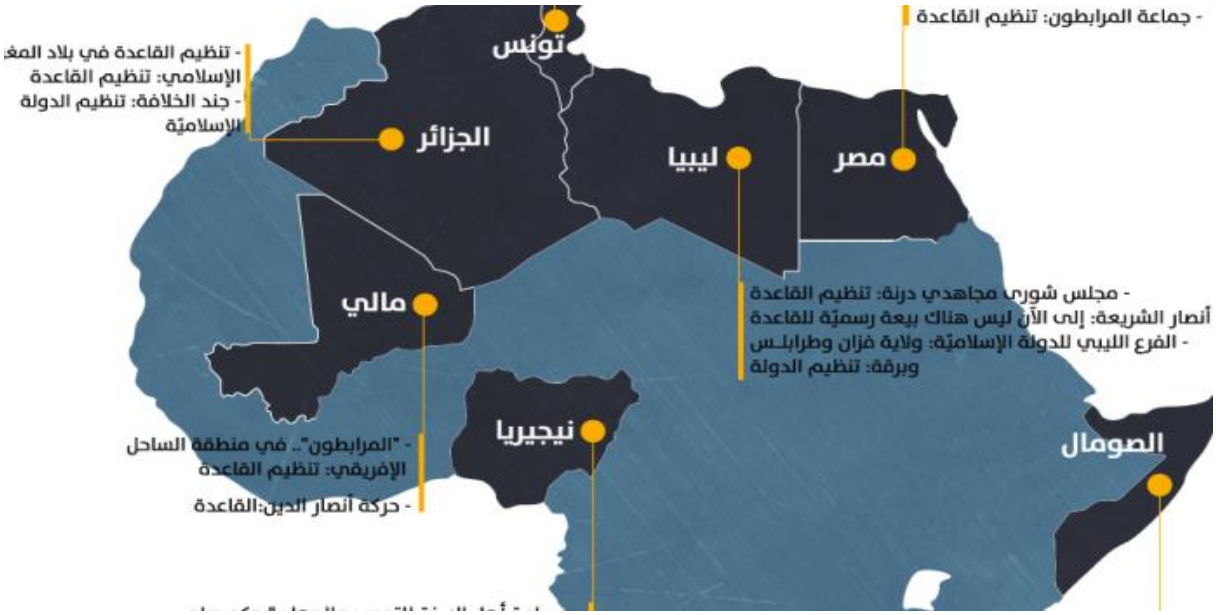

المصدر نون بوست على الرابط :

http://www.noonpost.org/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A

هذا و يتطلب تأمين الحدود اتفاقا بين الطرفين لضمان تنسيق المهام و الأعباء الامنية[1]ولكن في ظل فشل وهشاشة دول الجوار الاقليمي ،وجدت الجزائر نفسها في مشكلة امنية ، لانه حتى ولو تم تحقق التعاون في مجال مكافحة التهديدات في اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف لا يمكن تطبيقه على ارض الواقع ويرجع ذلك الى ضعف المنظومة المؤسساتية وانعدام او محدودية القدرات المالية والعسكرية للدول المعنية في ضل التغيلا الداخلي الحاصل بها[2]

1- مركز جزيرة للدراسات, (تعقيدات...),**مرجع سابق**

[2]-عبد العالي عبد القادر ,تاثير التهديدات الاقليمية على الامن في الجزائر **2017/05/12** http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/591

و لقدت احبطت الجزائر العديد من العمليات التي استهدفت المساس بأمنها منذ انفجار الازمة في ليبيا و مالي . عبر مناطق مختلفة من الوطن و هو ما يعرض من البلد لخطر حقيقي .فحصيلة العمليات الامنية للجيش بين سنتي 2013- 2014 تظهر ان الجزائر تواجه خطرا امنيا مرتبطا اساسا بمحاولات القاعدة و الجماعات المتحالفة معها في منطقة الساحل لتوصيل السلاح الليبي الى الجنوب الجزائري [1]

و يعتبر الهجوم الارهابي على المركب الغازي بتيقنتورين مطلع 2013 الحدث الامني الابرز الغازي حيث دخلت في 16 جانفي 2013مجموعة مكونة من 32 ارهابي حيث هاجم مسلحون حافلة لدى مغادرتها موقع منصة الغاز المستغلة بشراكة بين "بي بي شتات اويل" و"سوناطراك" بتيقنتورين الواقعة على بعد 30 كلم غرب عين امياس وبعد فشل هذه المحاولة توجهت المجموعة نحو قاعدة الحياة واحتجزوا 650 شخصا رهائن بينهم 573 جزائريا و 132 من جنسيات نرويجية ويابانية وفرنسية واميركية وبريطانية يعملون في حقل استغلال الغاز [2]

.وكان هذ الهجوم من مسلحون ينتمون الى القاعدة كرد فعل على تدخل فرنسا في مالي وفي اليوم الموالي 17 جانفي2013 ، شن الجيش الجزائري هجوما على موقع احتجاز الرهائن واثناء الهجوم حرر بعض الرهائن وقتل اخرون ،[3]

من وقد بلغت الحصيلة النهائية 685 عامل جزائري و 107 اجنبي محرر

32 ارهابي مسلح ووفاة 23 شخص[1]

---

[1]- عمر فرحاتي .زهرة اوشريف , مرجع سابق ص 211

[2]- –وليد عبد الحي **مرجع سابق** ص 493

[3]- موسوعة الجزيرة , هجوم عين امياس في : http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/2

2017/04/26

و قد كانت هذه العملية من قبل الجماعة الارهابية الموقعون بدم بقيادة بلمختارا لذي هزم ضوابط الجيش الجزائري[2]

دخلت الجماعات الارهابية من الحدود اللبية و جاءت هذه العملية ردا عن ما وقع في مالي اما الهجوم الارهابي كان في الجزائر و هذا ما يدل على تعاون الجماعات الارهابية في هذه الدول فيما بينها.

-تهريب السلاح

تعرف ليبيا ظاهرة انتشار السلاح بشكل كبير و قد ادى هذا الوضع الى تغذية الصراعات في جل بؤر التوتر في المنطقة اذ وصل السلاح المهرب من ليبيا حسب بعض التقارير الى 14 دولة و الذي قدر بأكثر من 45 مليون قطعة [3]

[1] -Djazairess Bilan official de l'attaque de Tiguentourine**http://www.djazairess.com/fr/liberte/192829 Consultée le 26/04/2017**

[2]GuilaumeLarabi Olivier Hanne**Jihad au Sahel** p 70

[3]- عبيد ايمجن ,انتشار السلاح الليبي و التعقيدات الامنية في افريقيا

خريطة 3 : توضح تهريب السلاح من ليبيا الى الدول المجاورة (مركز الجزيرة للدراسات)

المصدر : مركز جزيرة للدراسات:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.html

و يعود اكتساب ليبيا لهذا الكم الهائل من الاسلحة الى عدة اسباب تمثل السبب الاول بحرص النظام السابق على التسليح ,حيث سجلت ليبيا منذ وصول القذافي الى الحكم مستويات قياسية من الانفاق العسكري وطبقا لتقديرات 1998 سجلت ليبيا اعلى نسبة انفاق في شمال افريقيا بمبلغ قدر ب1.5 مليار دولار .

,هذا و لا تزال تعتبر نسبة الانفاق على السلاح عالية و هذا طبقا لمؤشرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام [1] اما السبب الثاني يعود الى التدخل الاقليمي و الدولي في ليبيا وهذا من خلال الاسلحة التي القاها الناتو على الثوار في فترة 17 فيفري اضافة

[1]-عبيد ايمجن ,انتشار السلاح الليبي و التعقيدات في افريقيا , مرجع سابق

الى رفض قطر حل الكتائب المسلحة عقب سقوط القذافي [1]فضلا عن عدم استرجاع الاسلحة و هشاشة الدولة

و تعتبر الجزائر احد الدول المعنية بذلك و يؤدي تهريب السلاح الى وصولها للجماعات الارهابية و بتالي ارتفاع نسبة الارهاب ,فالوضع في ليبيا غذى تهريب السلاح الذي انتشر منذ بداية الازمة و لازال مستمرا [2]و هذا ما يفسر الأخبار الذي يقدمها الجيش عن القاءه القبض على العديد من الاسلحة المهربة و الارهابيين كان اخرها في افريل 2017 حيث تم القاء على 7 ارهابيين و توقيف 16 اخر من بينهم 11 من عناصر الاسناد و القضاء على 200 مهرب كانت بحوزتهم كمية من الذخيرة و الاسلحة و الجداول التالية توضح كمية الاسلحة التي تم القاء لقبض عليها في اخر عملية[3]

جدول رقم 1: كميات الذخيرة المحجوزة من الجيش لشهر افريل 2017

نوع الذخيرة	العدد
مقذوف من نوع RPG-2	2
مخزون ذخيرة لرشاش كلاشينكوف	18
طلقة من مختافالعيارت	5774
ذخيرة ورشاشات من نوع 14.5	17
ذخيرة ورشاشات من نوع FMPK	12

المصدر: مجلة الجيش , ع.646

[1]- احمد جمعة , اليوم السابع على الرابط

http://www.youm7.com/story/2017/4/14/%D9%86%D9%83%D8%B4%D9%81

[2] - عمر فرحاتي , يسرى اوشريف , مرجع سابق .ص .212.

[3]- مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة , اصرار و عزيمة دون هوادة , **مجلة الجيش** , ع .646 ,(ماي 2016)

جدول رقم 2:يوضح كميات السلاح المحجوزة من الجيش لشهر افريل 2017

نوع السلاح	العدد
بنادق الية من نوع كلاشنيكوف	17
رشاشات ثقيلة عيار 14.5ملم	2
رشاشات ثقيلة عيار 12.7 ملم	1
رشاشات ثقيلة من نوع	3
رشاشات ثقيلة من نوع ديكتاريوف	1
قاذفات صواريخ	4
قاذفات صواريخ	1
بنادق نصف الية من نوع سيمينوف	1
بنادق صيد	17
مسدسات الية	3
ماصورة رشاشات ثقيلة عيار 12.7 ملم	1
مدفع صنع تقليدي	6
قنابل صنع تقليدي	139
قنابل جاهزة للاستخدام	40
حزام ناسف	1
الغام من صنع تقليدي	99

المصدر : مجلة الجيش , ع.646

نلاحظ من خلال قراءتنا لهاذين الجدولين ان كمية كبيرة من السلاح تم الحجز عليها خلال شهر واحد (افريل 2017) و بما ان الجزائر تشهد العديد من العمليات المماثلة

و بكميات مماثلة نتوصل الى ان الجزائر تعيش تهديد حقيقي يتمثل في تهريب السلاح الى الاراضي الجزائرية و ما ينعكس منه من تنامي ظاهرة الارهاب هي الأخرى

2_المخدرات :

.كانت سابقا جرائم قطع الطرق والقرصنة تمثل صورة للجريمة المنظمة و لكن مع التطور التكنولوجي و تغير نمط الحياة الاجتماعية و الاقتصادية توسعت صور الجريمة المنظمة[1],

و جاء في تعريفها في ميثاق الامم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوقع عام 2002 انها "***مجموعة الافعال او العمليات الاجرامية التي تقوم بها جماعة تتألف من ثلاثة اشخاص فأكثر, تكون منظمة و مرتكبة خلال حيز زماني متصل و طويل ,من اجل جني منافع مالية او مادية بشكل مباشر او غير مباشر*** " [2] و تتمثل صور الجريمة المنظمة في كل الجرائم العابرة للحدود كالإرهاب و تجارة المخدرات و تجارة السلاح و تهريب البشر بالإضافة الى مظاهر خطف الرعايا ,و الهجرة الغير شرعية و تبييض الاموال[3]

اما عن الجريمة المنظمة في القانون الجزائري فرغم مصادقة الجزائر على اتفاقية الامم لمكافحة الجريمة المنظمة إلا انها لم تعرفها و انما اكتفت بتجريم بعض الافعال التي تدخل في انشطتها كجريمة المخدرات و تبييض الأموال[4]

---

[1]- عفاف خذيري , دور المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة , **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** العدد الخامس ,جوان 2016 , ص 75

[2]- الجزيرة الجريمة المنظمة متواجدة على الرابط التالي

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2016/3/26/ التوقيت 2017 //04/15

[3]- محمد مجدان ,التهديدات الامنية الاقليمية على الجزائر من منطقة الساحل و الجنوب , **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ع الخامس, جوان 2016 , ص 9

[4]- عفاف خذيري , مرجع سابق ,ص . 75

تعد المخدرات من اكثر صور الجريمة المنظمة بالجزائر فالإقليم الجزائري يقع في مركز ممرات عبور المخدرات و ترويجها بأنواعها في العالم فانعكس استهلاكا لها في الجزائر[1],حيث عالجت مصالح مكافحة المخدرات في سنة 2016 حسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات21720 قضية متعلقة بحيازة المخدرات و استهلاكها, كذلك عالجت 6359 قضية متصلة بتهريب و بالتجارة غير المشروع بالمخدرات [2]

وحسب تقرير حكومي فان 70–75 / من المخدرات التي تم القبض عليها موجهة نحو التجارة العابرة للحدود[3]

لقد تفاقم نشاط تهريب المخدرات في السنوات الاخيرة بسبب الاوضاع التي تعيشها

ليبيا حيث حسب شهادات العديد من الليبيين اصبح الحصول على المخدرات بعد

2011امرا سهلا

فالموقع الجغرافي للجزائر جعل محطة عبور للمخدرات المغربية المروجة الى القارات اذ ينتج في المغرب و تمر عبر الجزائر لتصل الى ليبيا و من ثم أوروبا و الشرق الاوسط

[1]_- منصور لخضاري ,**مرجع سابق** , ص .273
[2]- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات
[3]- الجزيرة , الجريمة المنظمة , **مرجع سابق**

خريطة رقم 3: توضح ممرات عبور المخدرات في العالم

Figure 11: Main global cocaine flows, 2009

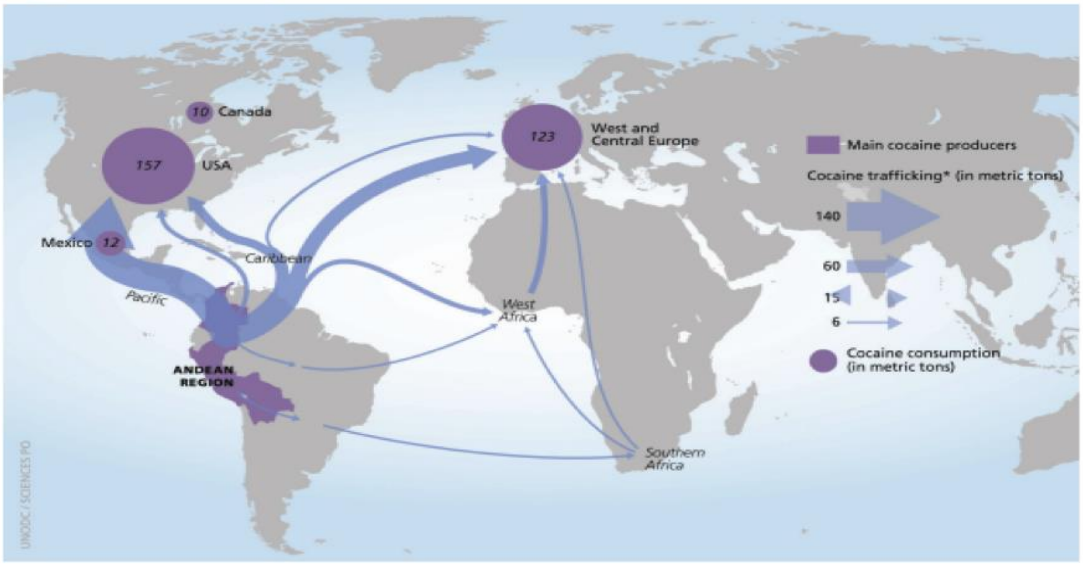

Source: UNODC, World Drug Report 2010, updates for 2009.

المصدر تقرير المخدرات العالمي , مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة

جدول رقم 3: بيان احصائي مقارن لكميات المحجوزات من مختلف انواع المخدرات بين عامي 2009و 2011

الاعوام	نوع المخدرات	القنب المعالج	الكوكايين	الافيون	الهيروين
2009	الكمية	74643.377كلغ	1026.360غ	200غ	708.359غ
	نسبة التغير (في المئة)	96.24+	43.26+	98.67−	546.49+
2010	الكمية	23041.597كلغ	1177.72غ	79غ	191.05غ
	نسبة التغير	69.13+	14.75+	60.50−	73.03−
2011	الكمية	53323.093كلغ	10023.901كغ	850.1غ	2496.65غ
	نسبة التغير	98.02+	825.60+	976.08+	1206.80+

المصدر:الحصيلة السنوية للكميات المجوزة من المخدرات و المؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة لسنوات :2009.2010.2011 [1]

من خلال قراءتنا لهذا الجدول الذي يعبر عن حصيلةللكميات المحجوزة من المخدرات و المثرات العقلية المحجوزة من طرف مصالح المكافحة لسنوات 2009/2010/2011 يتبين الارتفاع الخطير لنسبة المخدرات سنة 2011 و يرجع سبب ذلك الى الاوضاع التي عرفتها

[1] منصمر لخضاري , مرجع سابق , ص 274 نقلا عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و الادمان عليها

دول الجوار خاصة الوضع في ليبيا ,مما انعكس على الجزائر باعتبارها ممر عبور بين البلد المنتج(المغرب) و البلد المصدر (ليبيا)

وفي تحقيق اجرته دوائر ايطالية و امريكية حول تمويل تنظيم داعش و تجارة المخدرات توصلت الى ان ليبيا اصبحت همزة وصل بين القارات و التي تربط بين خط التهريب الساحلي مرورا بالجزائر و تونس الى السواحل الليبية ثم الى اوروبا و قد توصلت التحقيقات الى ان خطوط التهريب عرفت انتعاشا وان هناك يقف الارهابي ليتقاضى مقابله و طلقت عليه بالشرطي الداعشي الذي استغل الاوضاع المتهورة في ليبيا و الصراع القائم بين القوى المتناحرة على السلطة [1]

من خلال ما سبق تتبين لنا ان الاوضاع في ليبيا نشطت حركة تهريب المخدرات و تأثرت من الكمية الهائلة من المخدرات التي تعبر التراب الوطني وما ينعكس عنها من استهلاك داخلي و من ثم التأثير على الوضع الاجتماعي و انتشار الجريمة وان هنا يتبين لنا مدى حجم التهديد الذي يحوم بالجزائر

[1]- مركز الجماهرية للاخبار**تقرير داعش سمسار تهريب الحشيش الى اوروبا** متواجد على الرابط https://jamahiriyanewsagency.wordpress.com/2016/10/13

المبحث الثاني النزاع في مالي

تعتبر مالي الحلقة الأضعف في منطقة الساحل الافريقي و الأكثر عرضة لعدم الاستقرار حيث تعاني خلل وظيفي شديد في مؤسسات الدولة الحيوية و هشاشة أمنية و عسكرية بشكل كبير ,و تعتبر الجزائر ما يحدث في شمال مالي بأنه شأن حيوي بالنسبة لاستقرارها و أمنها فهي تشارك مالي بحدود قدرها 1400 كلم من الجنوب ,كما يوجد تداخل اجتماعي بينهما من خلال العنصر البشري الطوارق و الذي يتوزع في بعض دول المنطقة[1]و هذه الأوضاع التي تعيشها مالي تعود إلى النزاع القائم بين الطوارق و حكومة المالي و الذي سوف نتطرق الى جذوره و العوامل التي عززت النزاع

المطلب الاول اصل النزاع في مالي و طبيعته

لمعرفة جذور الازمة في مالي يجب التطرق الى الاسباب التاريخية و الجغرافية لهذاالنزاع و المتمثلة في

الاسباب التاريخية :

-يرجع النزاع في مالي الى الحقبة الزمنية الاستعمارية فإشكالية الطوارق تعود الى اكثر من 130 سنة عند مقاومة هذه الأخيرة للمستعمر الفرنسي [2]وبرزت هذه المشكلة أكثر سنة 1958

---

[1]- مصطفى صايج ,التسوية الدبلوماسية لازمة مالي و انعكاساتها المستقبلية على الامن الاقليمي , **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** العدد التاني ص 10

[2]-Hélène Claudot-Hawad ; La « question touarègue » : quels enjeux ? https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00829029/PDF/2013-hch-_Ouvrage_La_Decouverte_.pdf P1

عندما ارسلت للجنرال الفرنسي شارل ديغول رسالة طالب فيها 300 من شيوخ القبائل عدم ضمهم لدولة مالي إلا انه لم يستجيب لذالك[1]

و قبل حصول مالي (السودان الفرنسية سابقا) على استقلالها سنة 1960شتت الطوارق عبر خمس دول و هي (الجزائر, ليبيا,مالي,النيجر ,بوركينافاسو) و قد عاش طوارق المعاناة ليس فقط في مالي و لكن في الساحل ككل ,ولكن أحس طوارق مالي أكثر من غيرهم بأنهم قد فصلوا عن جذورهم المغاربية و الأمازيغية فور رسم الحدود الجديدة و ما ان خرج الاستعمار الفرنسي حتى ظهر اول تمرد مسلح في منطقة كيدال سنة 1963[2]

اسباب جغرافية

ان جغرافية مالي حتمت وجود هذا الصراع فرغم مساحتها الكبيرة التي تبلغ 1.24 مليون كلم 2 إلا انها تعاني ازمة المياه و ما عزز من هذه الازمة هو ان :انها دولة حبيسة (بدون منفذ بحري)وتتميز بالتوزيع الغير عادل للطبيعة بين الشمال و الجنوب للمياه(مياه الامطار) ووجود نهر النيجر كمانع طبيعي للجمع بين الطرفين ,هذه الاسباب خلقت الهوة الاقتصادية و الاجتماعية بين اقليم الازواد في الشمال و الذي يمثل ثلثي مساحة الدولة تقريبا و الذي يشغله سوى مليون و نصف نسمة من الطوارق و بين الجنوب الذي يعتبر اقل مسافة و الذي يشغله 13 مليون نسمة و قد أجبرت الظروف الطبيعية الطوارق على امتهان الرعي نظرا لطبيعة

[1]- لحرب في مالي , اسباب الصراع و تطوره
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec02.doc_cvt.htm تاريخ التصفح 2017/05/2

[2]- مسح الدين تسعديت النزاع الممتد في مالي من كيدال المجلة الجزائرية للدراسات السياسية العدد الاول جوان 2014 ص 41

المنطقة كما ان سقوط كميات معتبرة من المياه في الجنوب وجهت سكانها الى الزراعة مما سمح بتحسن المستوى المعيشي لها خاصة في ضل تمركز جل المشاريع التنموية في الجنوب [1]

طبيعة النزاع المالي

و يتميز النزاع المالي بخاصيتين انه نزاع ممتد اي يتميز بالعنف و طول الأمد و يدور بين مجموعات عرقية أو ثقافية CUMMUNAL GROUPS حول الحاجات الضرورية كالأمن و القبول و الاعتراف و امكانية المشاركة السياسية في المؤسسات و المساواة في الفرص الاقتصادية [2]

اما الخاصية الثانية للنزاع المالي انه نزاع مجمد او متأصل و متجذر و الذي يقصد به صعوبة ايجاد حل نهائي له و معالجته بدلا من التسويات المؤقتة و التي تظهر كلما سمحت البيئة السياسة و الاجتماعية بذلك ,و لي هذا النوع من النزاعات مقاربتين لتسويته و هما المقاربة الليبرالية و التي تدعو التعددية السياسية و الحريات الفردية و الجماعية و يكن هذا عن طريق احترام الهويات و التعايش بين المجتمعات و تطبق هذه المقاربة في ظل نظام سياسي ديمقراطي و مستقيم و هذا ما يستحيل تطبيقه في الحالة المالية

اما المقاربة الثانية فهي الواقعية الاثنية و المتمثلة في فصل الهويات عن بعضها البعض لاستحالة العيش المشترك خاصة في ضل غياب دولة تستعمل سلطتها لاحتكار ادوات العنف و الاكراه الشرعي مما يؤدي الى قيام كل قبيلة بتنمية قدراتها الامنية بعيدا عن السلطة, خاصة اذا عانت هذه القبيلة من التهميش مثل الطوارق و هذه المقاربة اقرب للواقع المالي [3].

---

[1]- الحرب في مالي اسباب الصراع و تطوره في ك
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec02.doc_cvt.ht 22.00(2017/05/20)

[2]- مسح الديت تسعديت , مرجع سابق , ص. 37

[3] مصطفى صايج ,مرجع سابق ص ص . 13,12

المطلب الثاني:العوامل المؤدية لتطور الصراع

هناك عوامل داخلية و اخرى خارجية ساهمت في احتدام الصراع و نعرضها في مايلى

العوامل الداخلية:

-العوامل السياسية :

1-هشاشة الدولة :.اذ تعد الدولة الطرف الاساسي في تسوية النزاعات و يتميز النظام المالي بطول فترة الديكتاتورية و نظام الحزب الواحد من 1960 الى 1991 و الانقلابات العسكرية [1]إذ عان هذا البلد من ثلاثة انقلابات بداية بما حدث ضد نظام ميدو كايتا سنة 1968 ثم نظام موسى تراوري سنة 1991 و احدثها انقلاب 22 مارس 2012 بقيادة النقيب امادو سانغو الذي اطاح بالرئيس امادو تومانى توريه و الذي كان نفسه قد انقلب على موسى تراوري الذي انقلب بدوره على موديباكايتا عام 1968[2]

2- تعدد اطراف النزاع و تناقضهم فيما يخص المطالب :فأطراف النزاع في مالي تتمثل في السلطة المركزية في باماكو و عدة اطراف متناقضة في منطقة الازواد[3]

_العوامل الاقتصادية

كان الطوارق يمتهنون تجارة الملح من شمال القارة نحو جنوبها و بعد رسم الحدود و غلقها وجدت نفسها هذه الفئة مكبلة و انتهى نشاطها مما ساهم في تدهور حياتها الاجتماعية خاصة

---

[1]- مسيح الدين تسعديت**مرجع سابق** ص 41

[2]- افريقيا تاريخ حافل الانقلابات مركز الجزيرة للدراسات :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/4/16 (2017/05/14)

[3]- مصطفى سايج **مرجع سابق** ص 13

في ضل رفض الدول الاشتراكية لنمط عيشهم و في ضل الجفاف الذي تعرفه مدنهم ,و مازاد من بؤسها هو تدني الاوضاع الاقتصادية في مالي ,اذ تعتبر مالي من بين عشر

و اعتبرت من بين الدول الاكثر فقرا في العالم ومن بين الثمانية الاخيرة بنسبة 60% يعيشون تحت خط الفقر حسب مؤشرات التنمية البشرية[1]اذ صنفت في المرتبة 178 بنسبة 0.42 %سنة 2014

5 دول التي سجلت ادنى نسبة في مؤشر التنمية بنسبة 0.20 سنة 1980(ادنى بيان)[2]

و تعتبر مالي بلد غير ساحلي فاليابس يحيط بها من جميع الجهات و تعتمد على تعدين الذهب و الصادرات الزراعية و التي تشغل 80/ من تشغيل اليد العاملة و ينحصر النشاط الاقتصادي الى حد كبير في المنطقة الجنوبية

و لقد شهدت مالي نمو اقتصادي من سنة 1996-2011 الا ان عرف انخفاضا واضحا سنة 2012 و هذا راجع للأوضاع السياسية التي عاشتها البلاد من انقلاب عسكري و انشطة ارهابية في شمال مالي و عاد النمو و لا كن بوتيرة بطيئة سنة 2013 [3] و من نلاحظ مدى التأثر الكبير للاقتصاد المالي بالأوضاع الاقتصادية

---

[1]- مسيح الدين تسعديت مرجع سابق ص 41

[2]- مؤشر التنمية البشرية 2016

[3]- خلد بن سلطان بن عبد العزيز مقاتل من الصحراء جمهورية مالي http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Mali/Sec05.doc_cvt.htm

الاسباب الاجتماعية و الثقافية يتراوح عدد الطوارق في مالي 1300000و هم يمثلون 10% من سكان مالي [1] و يختلف الطوارق عن الشعب المالي و تظهر الاختلاف في نمط الحياة من خلال المطالب الذي يسعى اليه الطوارق و المتمثلة في:

-انشاء نظام تعليم مناسب لنمط الحياة البدوية

-التكافؤ في الفرص

الاعتراف بلغة التامشق

الممارسة بحرية حياة البدو الرحل و تربية ابنائهم بثقافتهم الخاصة[2].

هذا الاختلاف بين الطرفين و الخصوصية التي يتمتع بها الطوارق صعبت الحياة المشتركة بين اعضاء المجتمع المالي

العوامل الخارجية :

-لعل ابرز العوامل هي التأثر بما يحدث في المحيط الاقليمي و الدولي و هذا منذ بداية النزاع حيث تأثر سكان مالي بما يحدث لإخوانهم في النيجر اذ في سنة 1987 و نتيجة للازمة الاقتصادية للجزائر اضطرت لترحيل عائلات ترقية للمالي و النيجر و التي تم استقبالها بطريقة

[1] -Estimation des peuples autochtones dans le mondehttp://www.gitpa.org/web/MONDE.pdf p2 consulté le 4.5.2017

[2] -GITPA IWGIA France http://www.gitpa.org/Peuple%20GITPA%20500/gitpa500-4-TOUAREGfiche.pdf P3 consulté 4/05/2017

سيئة [1] حيث وضعت العائلات المرحلة من ادرار و المقدرة ب 3000 عائلة ترقية و مخيمات تحت الرقابة الدائمة للجيش المالي الذي كان يمارس التوقيف اليومي لأفرادها[2]

ان الازمة الليبية سمحت بانتشار السلاح في جميع دول المنطقة و اثرت عليها تاثيرا مباشرا و كانت سببا في تحفيز المتمردين في شمال مالي ,و تعززت بها قوة حركة تحرير الازواد التي فاتت قوة الجيش المالي و خير دليل على ذلك الحاقها العديد من الهزائم بالجيش المالي وهذا لأنها تدعمت بآلاف العائدين من ليبيا و مجهزين بأسلحة متطورة [3]اذ انه و في سنة 1980 فتح القذافي معسكرات للتدريب العسكري و استجاب له النداء العديد منهم اكتسبوا الخبرة القتالية [4] و من بين العائدين محمد اج اغا القائد السابق للعقيد القذافي الذي اصبح قائد اركان جيش الحركة الوطنية و لتحرير الازواد [5]

-التحاق الجماعات الارهابية في المنطقة بحركات التمرد كالقاعدة في بلاد المغرب التي انتشر نشاطها في شمال مالي سنة 2009 كذلك حركة الوحدة و الجهاد في غرب افريقيا

[1] -Olivier Hanne Guillaume Larabiop.cit p.87

[2]- مسح الديت تسعديت , مرجع سابق و ص 42

[3]- مركز جزيرة للدراسات , ازمة مالي متاهة الانقلاب و الانفصال , مرجع سابق

[4] -hélèneclaudotHawad La " question touar`egue " : quels enjeux ? p 10 https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00829029/PDF/2013-hch-_Ouvrage_La_Decouverte_.pdf

[5] -Olivier Hanne Guillaume larabi ,op.cit .p 90

المطلب الثالث:التهديدات الامنية المالية على الامن القومي الجزائري

- **1الهجرة الغير شرعية و اللاجئين**

يقصد بالهجرة الغير شرعية او الغير قانونية لو السرية *"الدخول او الخروج غير القانوني من و الى اقليم اية دولة من قبل المهاجرين ,اي من دون التقيد و الامتثال للضوابط و الشروط القانونية التي تفرضها الدولة في مجال تنقل الافراد*" و معروف عن المهاجرين عدم التزامهم بالقيود التي تضعها الدولة المقمين بها بشروط دخولهم و لإقامة فيها[1]

و قد حددت المادة 143 من الاتفاقية المتخذة من طرف المنظمة الدولية للعمل الهجرة الغير شرعية بانها " *وجود المهاجر في طريق رحلته او وصوله او مدة اقامته و عمله ,في وضع يتنافى و القوانين و الاتفاقيات الدولية المتعددة الاطراف او الثنائية الاطراف او التشريعات الوطنية* "[2]

اما عن التعريف الجزائري لها فيعرفها القانون الجزائري حسب الامر رقم 66/211

المؤرخ في 21 جويلية 1966 بانها (*دخول شخص اجنبي الى التراب الوطني بطريقة سرية او بوثائق مزورة بنية الاستقرار و العمل في الجزائر*)[3]

اما عن اللجوء فتعرفه اتفاقية جنيف لعام 1951(*بأنه كل شخص يوجد و بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او أو جنسه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة*

---

[1]- رقية العاقل , ظاهرة الهجرة الغير شرعية و تاثيرها على امن الدول المغاربية , المجلة الجزائرية للدراسات السياسية , ع1 جوان 2016 , ص 60

[2] - سمير قط و الهجرة الغير منتظمة من افريقيا الساحل و الصحراء نحو , عبر , بين المناولة الامنية مع اوروبا و المخاوف الداخلية , الملتقى الوطني الاول , حل مقاربة الامنية في الساحل , ص.4

[3] _ ساعد رشيد , واقع الهجرة الغير شرعة من منظور الامن الانساني , ص 16

معينة , او الى اراءه السياسية خارج بلد جنسيته و يوجد خارج بلد اقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الاحداث او لا يريد بسبب ذلك الخوف ان يعود الى ذلك البلد)[1]

من خلال عرضنا لمفهوم المصطلحين نستنتج ان الفرق بينهما هو ان اللاجئ يأتي بصفة شرعية او قانونية هروبا من الاوضاع السياسية بينما المهاجر يكون بطريقة غير قانونية و تتعدد الاسباب الذي دفعته للهجرة

و عن مركز الافراد الذين تواجدوا في التراب الوطني من مالي فهم من الاثنين فقد دخل اللاجئين و المهاجرين معا عبر العديد من الازمات التي شهدتها مالي ,و هذا ما حدث تقريبا في اقصى الجنوب الجزائري في بداية العقد الماضي اذ تحدثت الصحافة آنذاك على انه يتواجد في مدينة تمنراست وحدها حوالي ما يقارب اربعين جنسية افريقية و هذا نتيجة التوترات التي عرفتها الدائرة الافريقية و نشاط حركات التمرد في مالي و نيجر و بعد الوساطة الجزائرية و الهدوء الذي عرفته بعد ذلك نظمت الجزائر عدة عمليات انسانية لإعادة ترحيل اللاجئين[2].فظاهرة نزوح الماليين بالجزائر ليست بالجديدة ,

و لقد عرفت هذه الظاهرة في السنوات الاخيرة انتشارها بشكل كبير في الجزائر و في المغرب العربي بصفة عامة وتتوافد اعداد معتبرة من المهاجرين الماليين و لمعرفة اسباب الهجرة غير شرعية في مالي سوف نتطرق لأسباب الهجرة الغير شرعية بصفة عامة و نقيسها على الوضع في مالي , وتتمثل هذه الاسباب في :

<u>الاسباب السياسية و الامنية</u>

[1]- اتفاقية جنيف 1951

[2]- عبد النور بن عنتر,مرجع سابق , ص .55

الاضطهاد القائم على انتهاكات حقوق الانسان المدنية و السياسية و عدم تطبيق معايير الديمقراطية بشكل صحيح و تفشي النزاعات القبلية و الفساد المالي و الاداري [1] حيث ارتكبت الحكومة في الشمال العديد من الانتهاكات من تعذيب و اعدام بدون محاكمة ضد الاعضاء في الجماعات المسلحة و المشتبه فيهم و كان نفس المعاملة من الجماعات المسلحة المرتبطة بالقاعدة و جماعات من الطوارق كذلك عدم شرعية النظام ووصوله للحكم عن طريق الانقلابات وعدم التداول على السلطة وولاءه للغرب وهذا ما اطلق عليه بالاستعمار الجديد [2]

الاسباب الاقتصادية

ان معظم المهاجرين الغير شرعيين يهاجرون من دول فقيرة الى دول غنية التي توفر مناصب العمل و تضمن حياة معيشية كريمة و هذا ما اثبته

في بحث لنصر الدين حمودة لمركز karim توصل الى ان الاسباب الحقيقة للهجرة الافارقة نحو الجزائر هي اسباب اقتصادية و اجتماعية قبل ان تكون سياسية و امنية و توصل من خلال العينة التي اقام البحث عليها ان 73% من المهجرين اجابوا بان سبب هجرتهم هي تدني الاوضاع الاجتماعية و تدهور الحياة الاجتماعية و ارتفاع نسبة البطالة و كانت هذه اجابات 43.1% من الحالات التي ارجعت اسبابها الى تدهور الاوضاع الامنية قدرت نسبتها ب4.3%فقط للهجرة نحو الجزائر اما الاوضاع السياسية المرتدية فأخذت نسبة 2%

و مالي ليست بمنأى على الدول الافريقية اذ و كما تم الاشارة مسبقا تعد من العشر دول الاكثر فقرا في العالم

[1]-و نيسة الحمروني الورفلي ,الهجرة الغير شرعية في دول غربي المتوسط , ص 77

[2]-المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون الاجئين

-الجدول رقم 4: نسبة المهجرين غير النظاميين من افريقيا جنوب الصحراء في الجزائر حسب اسباب الهجرة

اسباب الهجرة	النسبية المئوية
عوائد غير كافية	73.8
بطالة	43.1
غياب افاق اجتماعية و اقتصادية	30.0
مشاكل امنية	4.1
مشاكل تتعلق بالنظام العام	3.1
ضغوط سياسية	2.2
مشاكل اثنية	0.7
مشاكل دينية	4.7

المصدر : الهجرة الغير منتظمة من افريقيا الساحل و الصحراء . الملتقى الوطني الاول ,حول المقربة الامنية في الساحل

سمير قط , مرجع سابق. ص 7

اسباب اجتماعية

تتمثل في غياب العدالة الاجتماعية و انتشار الظلم و عدم التساوي في توزيع الثروات

اسباب متعلقة بالجزائر

تحظى الجزائر و المغرب العربي بصفة عامة بموقع استراتيجي مهم فهو بوابة افريقيا نحو اوروبا ,و هو يطل على البحر المتوسط الذي يربطه من الشرق بالقارة الاسيوية و الغرب بالقارة الاوروبية و الاتحاد الاوروبي ,ويحيطه من الجنوب دول افريقية و ذلك بداية من الساحل الذي يتخبط في الازمات و يجسد الفجوة بين بين افريقيا البيضاء و افريقياالسوداء1[1],

وهذا الموقع الاستراتيجي للجزائر جعلها عرضة للهجرة الغير شرعية و هذا باتخاذها ممر عبور نحو اوروبا ,الا انها مؤخرا تحولت من بلد عبور الى بلد استقرار بعد تضييق الدول الاوروبية وغلق الحدود و ايضا بسبب تحسن الوضع الامني الاقتصادي في الجزائر

و ازدياد فرص العمل للأفارقة سيما في ضل عزوف الشباب الجزائري عن العمل في الاشغال و البناء و الفلاحة و غيرها

<u>عدد اللاجئين و المهاجرين الغير شرعيين في الجزائر</u>

في ضل غياب احصائيات دقيقة ;ارقام رسمية حول عدد المهاجرين الماليين في الجزائر نجد صعوبة في تقديم عدد المهاجرين الماليين في الجزائر الا ان بعض

الاحصائيات تشير الى ان عددهم قدر ب 2186 و هو ثاني اكبر عدد بعد المهاجرين

النيجريين و الذي يقدر عددهم ب 11200 و يشكل المهاجرين الماليين نسبة 10.2% من مجموع المهاجريين ' اما عن احصائيات المحافظة السامية لشؤون اللاجئين فقد قدر عدد الماليين المهاجرين 4500 يتواجد منها 1200 في الجزائر[2]

[1]- رقية العاقل , مرجع سابق, ص .57
[2]- سمير قط مرجع سابق

_ وتعمل الهجرة الغير شرعية على المساس باستقرار الامن القومي الجزائري لما يصاحبها من مظاهر الفساد المالي و الاخلاقي و الصحي فتشير اخر الاحصائيات الايدز منتشر بكثرة في المناطق الجنوبية و هي المناطق التي يتواجد بها اكبر عدد من المهاجرين[1]

وتحل الهجرة الغير شرعية في طياتها العديد من الجرائم الاخرى المرتبطة بها اذ تعد منبع للتهديدات فهي تجمع بين المهاجر و المتشرد و الجريمة المنظمة و الارهاب ,و بهذا تكون قد جمعت جميع انواع المخاطر المتعددة الابعاد و لذلك اطلق الداخل عليها بالعدو الداخل " A Catchword"[2]

2تجدد خطر اقامة دولة الطوارق

الطوارق هم الجماعة الاكثر توغلا في جنوب الصحراء و الاكثر انفصالا عن السكان العرب بالشمال الافريقي ,يعود اسمهم الى كلمة "تاركة" وهو واد في منطقة فازان بليبيا و هو مأخوذ من اسم مكان في ليبيا و و طاق عليهم كذلك الرجال الزرق كما يفضل الطوارق اسم التاماشق او ايماجغن و معناه الرجال الاحرار ,يتميز الطوارق بمحافظتهما الشديدة على ثقافتهم ,و هم متواجدون في مناطق صحراوية تمتد من الجنوب الليبي حتى شمال مالي ,يتواجدون في ليبيا في فزان و الجزائر في الاهقار و الطاسيلي اما مالي فيتواجدون في اقليم الازواد و نيجر في ايير[3]

اثناء الصراع المالي في 2012افريل2012احكم متمردو الحركات الازوادية المنضوون تحت لواء الحركة الوطنية لتحرير الازواد قبضتهم على غاو و كيدال و تومبوكتو و هي المقاطعات

---

[1]- سليم بوسكين , مرجع سابق ,ص .222

[2]- رقية العقل , مرجع سابق , ص. 60

[3]- سيدي احمد ولد احمد سليم الطوارق او الرجال الزرق الجزيرة متواجد على الرابط التالي

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/974580fd-b1a5-4881-a045-3f057758637a

المشكلة لإقليم ازواد و اعلنوا استقلالها كدولة شمال مالي المستقلة و لتكون بهذا منطلقا لإقامة دولة طوارقية[1]

و في بداية التسعينات انتشر النزاع في نيجر و قامت العديد من الحركات التمردية رحل على اثرها العديد من توارق البلدين نحو الجزائر و ليبيا[2] ’وتخشى الجزائر ان تنتشر النزعة الانفصالية لدى طوارق الجزائر ,فوفق نظرة دومينو التي تظهر ان سقوط نظام سياسي في منطقة ما من العالم يادي الى حدوث تحولات سياسية في دول الجوار [3]و يقول في هذا العقيد السابق في الجيش ان اي كانت تسمية الكيان المأمول انشاءه لن يخرج عن المشاريع الغربية و ان هذا سوف يضرب امن الجزائر في الصميم [4]

الارهاب

و تضم مالي العديد من الحركات المسلحة منها القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي ,جماعة انصار الدين حركة التوحيد و الجهاد و,الحركة الوطنية لتحرير الازواد والتي تعتبر من اقدم الحركات المسلحة ,حركة التوحيد و الجهاد و هو تنظيم جهادي انشق عن تنظيم القاعدة [5]

---

[1]- منصور اخضاري مرجع سابق ص 60

[2]- سيد احمد ولد احمد سليم , مرجع سابق

[3]–حمد سامي داخل نظرية لعبة الدومينو متواجدة على الرابط التالي

http://www.kitabat.info/subject.php?id=3861 تاريخ التصفح 2017/05/9

[4]- منصور لخضاري ,مرجع سابق , ص. 60

[5]- BBCعربي مالي ماهي اهم الحركات المسلحة في شمال مالي على الرابط

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/01/130116_mali_groups.shtml

كذلك نجد الرابطون في مالي و بحسب بعض التقارير الامنية فهو يشكل اكبر خطر على الامن القومي الجزائري كونه يتمركز في الحدود الجزائرية المالية .[1]

خريطة رقم 5 : توضح المدن الواقعة في شمال مالي و من يسيطر عليها

المصدر :مركز جزيرة للدراسات

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/2013214804814394 2.html

لقد اثر الحراك الليبي سنة 2011 و سقوط العقيد القذافي على مالي و هذا كان بعد عودة الطوارق المجندين لدى القذافي مدججين بالأسلحة الى مالى مما ادى الى ظهور نزاع في مالي

[1]- الخبر, 4 منظمات ارهابية تهدد الامن في الجزائر : http://www.elkhabar.com/press/article/85990/4

سنة 2012 و عرفت كلتا الدولتين انزلاق امني خطير قادته العديد من الجماعات الارهابية مما عرض الامن القومي الجزائري للعديد من التهديدات تمثلت في كل من ارهاب و مخدرات و انتشار السلاح و غيرها و هو ما يعد تحدي كبير تواجهه الجزائر

فبدراسة الأوضاع التي تعيشها كل من ليبيا و مالي و بعد وصف حجم الانفلات الأمني الكبير التي تعرفه الدولتين و ما إ نجر عنه من تهديدات مختلفة تمثلت في كل من الإرهاب و تهريب السلاح و الهجرة الغير شرعية زيادة على المخدرات و الخوف من تفاقم ازمة الطوارق في المنطقة و بعد الاحصائيات التي تم تقدمها و التي توضح تزايد هذه التهديدات منذ بداية التغييرات في دول الجوار نستنتج ان الإرهاب لم يعد المهدد التقليدي الوحيد الذي يمس بالأمن القومي الجزائري و انما ظهرت تهديدات اخرى غير مباشرة كالمخدرات و الهجرة الغير شرعية اثرت هي الاخرى على الأمن في الجزائر

الفصل الثالث : اثار التهديدات الامنية الاقليمية على الامن القومي الجزائري والمقاربة الامنية الجزائرية في التعامل معها

تعتمد الجزائر في اطار تعاملاتها مع الاوضاع التي تعرفها دول الجوار مقاربة امنية محددة تشمل اهم مبادئ سياستها الخارجية كما وضعت الجزائر مجموعة من الاليات لمواجهة التهديدات الامنية المصدرة من هذه الدول و السابقة الذكر و التي اثرت عليها بشكل مباشر و غير مباشر و مست كافة المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و نعرض في هذا الفصل اثار تلك التهديدات على الامن القومي الجزائري و كيف تعاملت الجزائر مع الاوضاع في دول الجوار و ماهي استراتيجيتها في مواجهة التهديدات

المبحث الأول :اثار التهديدات الامنية الإقليمية على الامن القومي الجزائري

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية للتهديدات الأمنية على الامن القومي الجزائري

تعد مقاربة الدومينو او مقاربة التتابع اطروحة جيوسياسية تؤكد ان ظهور احداث معينة او قيم معينة في دولة ما تؤدي أوتوماتيكيا الى انتشار هذه الاحداث او القيم الايديولوجية في الدول المجاورة لها ,و هذا ضمن علاقة التأثير و التتابع و يكون هذا الانتشار بصفة سريعة لدرجة عدم امكانية التصدي لها[1],ولقد كثر الحديث عن هذه النظرية بعد سلسلة الاحداث التي شهدها الوطن العربي بداية من اواخر 2010 ,و هذا بعد صدق تنبؤاتها ,اذ صدرت احتجاجات و مطالب الشعب التونسي في اسقاط نظامه الى الدول الجوار فقامت احتجاجات في كل من مصر ليبيا اليمن سوريا كلها كانت مطالبة بإسقاط النظام و لقد كان للجزائر نصيب من هذه الاحتجاجات وان لم تصل المطالب الى حد المطالبة بإسقاط النظام إلا انها دفعت النظام الى تبني اصلاحات عدة دستورية و مقاربتية للحفاظ على الاستقرار الداخلي و تفاديا لموجة التغيير الاجتماعي.

و قد كان للتهديد ات الاقليمية اثار مباشرة و اخرى غير مباشرة

[1]- الخبر : الجزائر و الثورات العربية و نظرية الدومينو الخرافة العلمية المستهلكة :
http://www.elkhabar.com/press/article/44502/#sthash.78pOc6iL (2017-05-15)

الاثار المباشرة :و تمثلت في الاحتجاجات و كانت اول أثر للتحولات الاقليمية في الجوار شكلت تهديدا مباشرا و سريع لم ينتظر تأزم الاوضاع حتى يمس بالأمن القومي الجزائري فقد انتقل للجزائر مباشرة بمجرد قيام الحراك في تونس

و يمكن تقسيم الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر الى حادثين بارزين :احتجاجات الزيت و السكر, احتجاجات ايام السبت

احتجاجات الزيت و السكر:

انطلقت احداثها في النصف الثاني من 2011 من حي باب الواد في الجزائر العاصمة لتنتشر الى حوالي 20 ولاية و خلفت 5 قتلى و ازيد من 800 جريح منهم 763 شرطيا و 1000 حالة توقيف وهذا بحسب تصريح مسؤولين بوزارة الداخلية [1]

و قد جاءت هذه المظاهرات احتجاجا على ارتفاع أسعار في المواد الاساسية الزيت و السكر أكثر من 20% و نقص في مواد اخرى الحليب و الطحين و كان هذا الارتفاع في الاسعار بعد تصويت البرلمان على قانون المالية التكميلي في 21 جويلية 2009 [2]

و كان من بين الاسباب أيضا الاوضاع التي كنت تعيشها الجزائر من انتشار الفساد و البطالة و انغلاق المناخ السياسي أمام حرية الرأي مما أثار استياء الجزائريين ذلك الوقت ,وقد تطورت تلك الأحداث لتصل الى حد الاشتباك مع قوات

[1]- منصور لخضاري ,مرجع سابق , ص . 217

[2]- Ali CHibani . Algérie les raisons d'un soulèvement sur https://www.monde-diplomatique.fr/carnet/2011-01-13-Algerie (19/05/2017)10.00

الأمن وصاحب هذه الاحتجاجات موجة من الفوضى و الخراب في العديد من المدن الجزائرية [1]

و قد وصفت هذه الاحتجاجات بأنها كانت الأكبر و الأعنف من تلك التي عاشتها الجزائر في اكتوبر 1988 ,خصوصا انها جاءت في ظروف الظاهرة البوعزيزية اذ حرق 24 شاب جزائري احتجاجا على الظروف المعيشية [2]

و تميزت هذه الحركات الاحتجاجية بغياب الشعارات سياسية محددة و هو ما تفقه له النظام و تبناه لصالحه بحصر اسباب الاحتجاجات الى اسباب ارتفاع الاسعار.[3]

احتجاجات يوم السبت :

هي تلك الاحتجاجات التي دعى لها حزب التجمع الديمقراطي بقيادة سعيد سعدي بأيام السبت و استجاب لها مجموعة من الشخصيات المعارضة مثل مصطفى بوشاشي ,رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان و علي يحيى نور الدين ,علي بلحاج ,سعيا منهم الى اعطاء الصبغة السياسية للاحتجاجات التي كانت قد ظهرت و محاولة منهم الى تصويرها على انها امتداد لموجة التغير المجتمعي و كانت انطلاقتها يوم السبت 22 جانفي توقفت هذه المسيرة بعد اسابيع من المد و الجزر كونها لم تلقى اي صدى من المجتمع [4]

---

[1]- العربية ,تظاهرات الجزائر ..هل ينذر الغليان بالثورة في :https://kiosk.fanack.com/algeria-protests-ar/(2017/05/19) 10.00

[2]- منصور لخضاري , مرجع سابق ,ص .216

[3]-عبد التاصر جابي , الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني /يناير) المركز العربي للابحاث و الدراسات السياسيةعلى الرابط : http://www.doha-institute.com/release/e62cf0d7-b405-4d61-92d3-5bddcd207e50(2017/05/18)

[4]منصور لخضاري , مرجع سابق , ص ص .(218-220)

و تم اختيار يوم السبت دون الجمعة كباقي الاحتجاجات التي شهدته الدول العربية, لما له من علاقة مع الحزب الإسلامي المنحل [1]

اما الاحتجاجات الشعبية فقد توقفت بعد قيام الحكومة بعدة اجراءات سياسية و اقتصادية .

الاثار الغير مباشرة

يقصد بها تلك الاثار المترتبة عن التهديدات الناجمة من التغيرات التي تشهدها المنطقة كالإرهاب و الهجرة الغير شرعية و غيرها ,و سنحاول تشخيص هذه الاثار عن طريق الربط بين التهديدات المصدرة من دول الجوار و انعكاساتها على الواقع الاجتماعي .[2]

–يعد تفشي ظاهرة الارهاب احد مظاهر امتداد تداعيات الحراك المجتمعي للجزائر و هو ما دفع بها نحو التأثير على الميزانية العمومية الاجتماعية و التنموية و على المستوى المعيشي ككل و منه تأثيره على الاستقرار المجتمعي الداخلي

كما أصبح مشكل الهجرة الغير شرعية و اللاجئين تحدي كبير يواجه الجزائر فالجزائر أصبحت محطة استقطاب للآلاف من اللاجئين و المهاجرين الغير شرعيين منهم من اختارها كمحطة عبور وآخرون استقروا فيها هذا ما انعكس على البنية المجتمعية الجزائرية

و قد كشفت التقارير ان عدد اللاجئين وصل للجزائر 250 الف لاجئ و مهاجر سري في النصف الثاني من سنة 2014 حيث انه و بسبب غياب فرص العمل

[1] - عبد الناصر جابي . مرجع سابق . ص.8

[2]- عمر فرحاتي , زهرواوشريف , مرجع سابق , ص 217

يضطر هؤلاء للجوء إلى ظاهرة التسول او العمل بأجور زهيدة بينما يضطر الاخرون الانخراط في أعمال غير شرعية خاصة تزوير الاموال وممارسة السحر و الشعوذة الذي راح ضحيته العديد من الجزائريين

كما اكد رئيس اللجنة الاستشارية لترقية وتطوير حقوق الانسان رشيد قسنطيني ان ملف اللاجئين يطرح مشكلا حقيقيا للجزائر خاصة ما يتعلق بالتهديد الصحي للجزائريين لان اغلبية هؤلاء المهاجرين السريين يحملون امراضا خطيرة و متنقلة و كما صرح ان الجزائر غير قادرة على تحمل تكلفة علاجهم و هي غارقة في مشاكلها الاجتماعية

اما عن **المخدرات** فقد تحولت الجزائر في السنوات الأخيرة من ممر مخدرات الى مستهلك يتنافس على سوقه منتجو هذه السموم بأنواعها[1]و هذا راجع للمعطيات الإقليمية والراهنة وقد عالجت مصالح مكافحة المخدرات في سنة 2016 حسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات 21720 قضية متعلقة بحيازة المخدرات و استهلاكها, كذلك عالجت 6359 قضية متصلة بتهريب و بالتجار غير المشروع بالمخدرات

[1]– EUROUNEWS,نسبة المدمنين على المخدرات في العالم العربي تزيد بنسبة 10بالمئة نقلا عن http://arabic.euronews.com/2016/06/23/more-drug-addicts-but-number-of-users-remains-stable-un-report

المطلب الثاني :الآثار الاقتصادية للتهديدات الأمنية الإقليمية

في مواجهتها للاحتجاجات التي عرفتها الجزائر في اواخر 2010 و بداية 2011(ازمة الزيت و السكر) قامت الحكومة بتدابير اقتصادية تمثلت في تخفيض الأسعار بنسبة 41% بعد تعليق الحكومة للرسوم الجمركية والضرائب على السكر والزيت، وإلغاء العمل بالفاتورة والتسديد بالصكوك .و هذا ما كلفها وفقا لوزارة التجارة ثلاثين مليار دينار جزائري[1]

كذلك ادت هشاشة الدولة حينا و غياب فعاليتها السياسية و الاقتصادية حينا اخر في دول الجوار و عدم امكانيتها التحكم في أوضاعها الداخلية ,و ما ترتب عنه من انتشار واسع للجريمة العابرة للحدود ,بالجزائر الى ضرورة رفع ميزانية وزارة الدفاع ,اذ تعرف الميزانية الدفاع الجزائرية ارتفاعا منذ سنة 2011 و نذكر ارتفاع الميزانية في ما يلي :

2011 :حيث قدرت الميزانية العسكرية ب 7 مليار دولار سنة 2011 و بمقارنتها ب 2008 كانت الميزانية ب 2 مليار دولار و بتالي فإن نمو الميزانية قدر ب260 % في موسمين فقط [2]

2012 :اما في هذه السنة فقد كشف مشروع قانون المالية ل 2012 عن رفع ميزانية وزارة الدفاع الى 9.7 مليار دولار و التي احتلت المرتبة الثانية من حيث

---

[1]- اميمة أحمد ,**احتجاجات الجزائر و أثرا لتدابير الحكومية** على الرابط :
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2011/1/13/%D8%A7%D8%AD%D8%AA% D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8% (18/05/2017) (2017/05/15)

[2]-هسبريس الجزائر ترفع ميزانية التسلح بنسبة 260 على الرابط
http://www.hespress.com/international/24132.html:

القيمة الإجمالية و بزيادة قدرت ب3 ملايير مقارنة مع سنة 2010 التي قدرت ب 6.5 مليار دولار[1]

2014 :و قالت الحكومة في 2014 انها تسعى الى تنفيذ اجراءات نوعية لتطوير المؤسسة العسكرية و تجهيزها بأعلى التكنولوجيات في العالم فرفعت ميزانية الجيش ووزارة الدفاع الى 12 مليار دولار امريكي أي بزيادة 10/ مقارنة بو التي لم تتجاوز 9.7 مليارات دولار و بزيادة 4.2 مقارنة ب ميزانية 2011 و التي بلغت 7.4 مليار دولار ل 2012 [2]

ميزانية الدفاع بعد اتباع سياسة التقشف (2016) :

ان المؤشرات المعتمدة في مشروع قانون مالية 2016 و اهم التدابير المتخذة تكشف عن حجم التحدي الكبير الذي يقع على كاهل الجزائريين في السنة الجارية نظرا لاتساع عجز في الميزانية و الخزينة و الانخفاض الكبير الذي عرفته اسعار النفط حيث فقد برميل النفط سنة 2015 حوالي 43 دولار مقارنة مع2014 مما دفع لاتخاذ عدة قرارات منها و قف عمليات التوظيف العمومي و تفعيل عملية الإحالة على التقاعد , و اعتبرت ميزانية التسيير للدفاع الوطني اهم ميزانيات المرصودة في

[1]- عثمان لحياني ,الجزائر ترفع ميزانية الدفاع الى 9.7 مليار دولار في 2012 الدفاع و الداخلية تتفوقان على التربية للمرة الاولى منذ عقود :جزايروس ,نقلا عن
(2017/5/20)http://www.djazairess.com/elkhabar/266167:

[2]-بوست ,12 مليار دولار ميزانية الجيش الجزائري نقلا عن :http://www.noonpost.org/content/3011

2016 حيث قدرت ب 1118.2 مليار دولار أي ما يعادل 10.588 مليار دولار أي عرفت ارتفاع بنسبة 6,121 [1]

و ما يلاحظ هنا ان رغم السياسة التقشفية التي اتبعتها الحكومة في مواجهة انخفاض اسعار البترول الا ان هذه السياسة لم تمس القطاع العسكري و انما عرفت ارتفاعا و هو ما يبين اهتمام الحكومة بمواجهة التهديدات للأمن الصلب لضمان استقرار نظامها السياسي الصلبة .

وقد سجلت ميزانية الدفاع الوطني ما يعادل 7% من الدخل الوطني الخام سنة 2014 و 11.6% من اجمالي الميزانية سنة 2015 , و قد صنف معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الجزائر في المرتبة الأولى افريقيا و الثانية عربيا بعد السعودية في الإنفاق العسكري ,ومن خلال هذه الإحصائيات يتبين ان عدم احتواء الأزمات في دول الجوار سيبقى يستنزف اكثر من الميزانية المخصصة للدفاع و هو ما ينقص من مقدرات الميزانية في قطاعات اخرى على غرار التنمية و الصحة و التعليم خاصة مع تراجع اسعار النفط[2].

[1]- حفيظ صواليلي ,قانون مالية 2016...بداية السنوات العجاف في الجزائرفي الجزائر ,نقلا عن http://www.elkhabar.com/press/article/92994/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-2016-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AC%D8%A7%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/#sthash.DRiqAkJ5.dp

[2]- عمر فرحاتي, يسرى اوشريف, **مرجع سابق**,ص.ص. (222-221)

المطلب الثالث: تأثيرات التهديدات الأمنية الإقليمية على المستوى السياسي

ان الاضطرابات التي عرفتها دول الجوار دفعت بالسلطة السياسية القيام بالعديد من الاصلاحات منها قانون الاحزاب قانون الاعلام و قانون الجمعيات و اعتبرت هذه كمرحلة جديدة للحوار الوطني [1]

قانون الاعلام

عرف قانون الاعلام في الجزائر عدة مسارات بين التعددية و الانفتاح حينا و بين الانغلاق حينا اخر ,

من اهم محطاته قانون الاعلام لسنة 1990 و الذي وضع حدا لاحتكار الدولة لقانون الاعلام عن طريق المادة 14 منه و التي فتحت المجال لامتلاك او المساهمة في انشاء و سائل الاعلام باستثناء الاعلام السمعي البصري [2] ,ليأتي بعدها قانون الطوارئ في فيفري 1992 و القرار الحكومي في جوان 1994

[1]- عابد شارف ,تحربة الاصلاح في الجزائر .. درس اجهاض الديمقراطية مركزجزيرة للدراسات علر الرابط : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/08/20118110350407393.html (2017/05/23)

[2]- صالح زياني ,الانفتاح السياسيي في الجزائر و عضلة بناء قدرات اليات الممارسة الديمقراطية , دفاتر السياسة و القانون فلى الرابط :-https://revues.univ ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFSP01/DSP0119.pdf

ثم جاء بعدها قانون 2012 , كردة فعل من السلطات الجزائرية على الحراك العربي و خوفا من انتقال الى ترابها فقامت بهذا القانون بعد احتجاجات الزيت و السكر من اجل احتواء الوضع [1]

و قد تضمن هذا القانون لأول مرة ذكر مصطلح السمعي البصري من خلال المادتين 58 و 60 و تحرير قطاع السمعي البصري من خلال المادة 61 ,و تأسيس سلطة لضبط هذا القطاع من خلال المادة 64 و 65 كما تضمن القانون ادراج الاعلام الإلكتروني و اقرار حقوق الصحفي [2]

رغم سعي الحكومة الى اصلاحات تسكن بها الاحتجاجات الداخلية التي عرفتها الجزائر الا ان قانون الاعلام تعرض للكثير من النقد و رأى فيه الكثير انه لم يقدم حرية للصحفي

قانون الاحزاب

بعد 15 سنة من اخر قانون لتنظيم الأحزاب في الجزائر صدر القانون الجديد المنظم و المهيكل للنشاط الحزبي قانون 12-04 في يناير 2012 كرد فعل من النظام السياسي عن الحراك الذي عرفته المنطقة العربية ومحاولة منه مواكبة التغيرات الدولية و الاقليمية تضمن هذا القانون تغيرين اساسيين تمثلا في : حرية تشكيل احزاب سياسية و تنظيم النشاط الحزبي [3]

[1]- صبيحة بخوش ,تطور السياسة الاعلامية في الجزائر في ضل التعددية السياسية ,مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ,ع 23 ,(مارس 2006 ,)ص 57

[2]- صبيحة بخوش , مرجع سابق , ص ص .(66-65)

[3]-لعوادي ,اصلاح قانون الأحزاب السياسية الجزائري في :-http://www.bouhania.com/ar/index.php/2016-04-18-12-17-40-00 52-12/10-2016-04-18 (2017/05/23)22.00

_اصدار قانون جديد خاص بالجمعيات و تمثل في قانون 06/12 [1]

_رفع حالة الطوارئ على الجزائر

[1]- بن ناصر بوطيب , النظام القانوني للجمعيات في الجزائرقراءة نقدية في ضوء قانون 06/12 ,دفاتر السياسية و القانون في :-https://revues.univ ouargla.dz/index.php/numero-10-2014-dafatir/1810-12-06

المبحث الثاني :المقاربة الامنية الجزائرية في التعامل مع الاوضاع في الجوار الاقليمي و استراتيجيتها في مواجهة التهديدات

المطلب الاول :المقاربة الامنية الجزائرية في التعامل مع الأوضاع في دول الجوار

لم يخرج الموقف الجزائري في تعامله مع الأوضاع المضطربة خارج الحدود عن المبادئ الراسخة في سياسته الخارجية و المتمثلة في : التسوية السلمية للنزاعات الدولية , دعم التعاون الدولي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول , قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار , و حسن الجوار الإقليمي [1]و التي نتعرض لها في ما يلي :

التسوية السلمية للنزاعات الدولية : تتوافق الجزائر في موقفها هذا مع مبادئ الأمم المتحدة و الاتحاد الأفريقي و جامعة الدول العربية , اذ جاءت في المادة 33 من ميثاق الامم المتحدة في فصله السادس "*يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن لجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها* اختيارها"

[1]- مسيح الدين تسعديت ,المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي : الرهانات و التحديات ,المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ,ع 4,ص 9

كما جاءت في الفقرة الثانية من نفس المادة *على ان* مجلس الأمن يدعو الأطراف المتنازعة على ان يسووا ما بينهم من نزاع بهذه الطرق السلمية [1]

و نص الاتحاد الأفريقي في ميثاقه التأسيسي على منع استخدام القوة بين الدول الأعضاء و على تسويات الخلافات بينها بوسائل يحددها مؤتمر الاتحاد[2]

و قد كرست الجزائر هذا المبدأ من خلال مواثيقها الرسمية و منها ما جاء في دستور 1976 في المادة 89 منه و التي تنص:" *تمتنع الجمهورية الجزائرية, طبقا لمواثيق الأمم و منظمة الوحدة الافريقية و الجامعة العربية ,عن الالتجاء الى الحرب قصد المساس بسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها. و تبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية* "

و جاء في دستور 1996 في المادة 26 منه بما يلي : " *تمتنع الجزائر عن اللجوء الى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها. و تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية* "[3]

و يظهر هذا جليا من خلال موقف الجزائر ايزاء الازمة الليبية أين ايدت الجزائر خطة الاتحاد الإفريقي في تأكيد لوزارة الخارجية بضم صوتها إلى صوت الاتحاد الإفريقي للدعوة الى وقف عاجل لكل الأعمال العدائية و إقامة حوار جامع بين الأطراف الليبية من اجل الاتفاق حول اطر تسوية الأزمة [4]

[1]--منظمة الأمم المتحدة ميثاق الأمم المتحدة الفصل السادس المادة 33
[2]- القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ص 7
[33]- مسح الدين تسعديت ,المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي , ص 9
[4]-عمر فرحاتي , زهرة اوشريف مرجع سابق ص 228

و رفضت الجزائر الحل العسكري في ليبيا مؤكدة ان الحل السياسي السلمي هو الحل الوحيد الذي يسمح لي ليبيا باسترجاع سيادتها , وصرح في هذا الشأن وزير الخارجية الجزائري رمضان عمامرة بقوله " *رفضنا التدخل العسكري الأجنبي كموقف مبدئي للجزائر له ثوابته ,لأن هذا النوع من التدخل سيؤدي الى حالة فوضى و دمار يمكننا الاستغناء عنها* "[1]

و نفس الموقف انتهجته الجزائر مع النزاع في مالي اذ اتخذت الحل السلمي الداخلي من دون تدخل أجنبي و تعزيز الحوار المباشر بين الأطراف من بين المحاور الأساسية التي سعت من خلالها الجزائر تسوية النزاع فيها و بذلك كان موقفها بعيد عن طبول الحرب التي دقتها الإكواس بتزكية من بعض الأطراف الدولية في مقدمتها فرنسا [2]ا

2- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و دعم التعاون الدولي:

نص دستور 1989 في المادة 27 منه على ما يلي: " تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي, و تنمية العلاقات الودية بين الدول, على أساس المساواة, و المصلحة المتبادلة, و عدم التدخل في الشؤون الداخلية, و تتبنى ميثاق الأمم المتحدة و أهدافه "

[1]-سكاي نيوز عربية الجزائر ترفض التدخل العسكري في ليبيا على الرابط :
http://www.skynewsarabia.com/web/article/822139/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7 (20174/05/24) التوقيت 10.00

[2]-محمد الأمين بن عائشة ,الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي : بين الاستمرار و التغير في :
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mhmd_amin_bn_3a2isha.pdf (2017/05/24)التوقيت 11.00

و اختصرت المادة في دستور 1996 في مادته 28 [1] لتعود بنفس الصياغة في الدستور المعدل في 2016 من خلال المادة 31[2]

و كان هذا هو الموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية , اذ انه و منذ انتفاضة الثوار على نظام القذافي تمسكت الجزائر بمبدئها الرافض للتدخل في الشؤون الداخلية للدول و عارضت قرار مجلس جامعة الدول العربية في 19-03-2011 القاضي باقتراح فرض حظر جوي على ليبيا لمنع القذافي من استعمال الطائرات ضد المدنيين كما رفضت الجزائر تدخل حلف الناتو و قصفه للبنية التحتية لليبيا و رفض الدخول في اتصال مع الثوار [3]

و لم يرق هذا الموقف للمعارضة الليبية التي رأت في عدم مساندة الجزائر لها مساندة للقذافي و هذا رغم تصريح الذي ادلى به الوزير الأول احمد او يحيى بقوله "*موقفنا و اضح و يقوم على مبادئ معروفة , نحن نلتزم بقرارات مجلس الأمن و موقف الاتحاد الإفريقي الداعي الى وقف المعارك و حل سياسي للنزاع ...ان الجزائر تعترف بالدول و ليس بالأنظمة ,و هذا ما سجل مع ما حدث في تونس و مصر و العلاقات الجيدة التي تربطنا بالحكومتين الجديدتين لهذين البلدين*"[4]

و قد ادى هذا الموقف الى توتر العلاقة بين الثوار و الجزائر .

و نفس الموقف اتخذته الجزائر مع مالي اين رفضت التدخل الأجنبي في شمالها خصوصا و ان منطقة الساحل الافريقي تعد منطقة استراتيجية و محطة تنافس

[1] مسيح الدين تسعديت ,المقاربة الجزائرية لبناء السلم ,ص 10
[2] الدستور الجزائري
[3] عمر فرحاتي , يسرى اوشريف , مرجع سابق ' ص 229
[4] -منصور لخضاري , مرجع سابق ص 253-254

امريكي فرنسي فالجزائر ترى ان التدخل الاجنبي سيوسع من رقعة الصراعات و قد تتخذه الجماعات الارهابية ذريعة لإضفاء الشرعية على اعمالها الارهابية و استقطاب مقاتلين من مناطق مختلفة من العالم [1]

المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار :

جاء في القانون التأسيس للاتحاد الإفريقي في مبدئه الثني ما يلي:" *احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال* " [2]

كما جاء في دستور الجزائري المعدل في دستور 1996 المعدل في 2016 في مادته 14 "*لا يجوز البتة التنازل او التخلي عن أي جزء من التراب الوطني* "[3]

وكرست الجزائر هذا المبدأ في اول مشكل حدودي للجزائر مع المغرب سنة 1963 بما يعرف بحرب الرمال ,و عقدت لأجل ذلك عدة اتفاقيات (افران ,اتفاقية تلمسان ,معاهدة 1972)اضافة الى اتفاقيات اخرى مع دول الجوار [4],و من هذا المنطلق برز الموقف الجزائري ايزاء الاوضاع الاقليمية المجاورة فالجزائر ترفض الانقسامات داخل الدول و استقلال الأقليات من هذا المنطلق دعمت الجزائر الحوار الليبي من اجل وحدة ليبيا و رفضت اقامة دولة لطوارق مالي في تومبوكتو لقداسة الحدود بالنسبة لها

حسن الجوار الإيجابي : يعد من بين المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية اقرت هذا المبدأ عدة منظمات دو لية و إقليمية و يختلف حسن الجوار

[1] محمد الأمين بن عائشة ص108
[2] القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي مرجع سابق
[3] الدستور الجزائري 2016
[4] مسيح الدين تسعديت ,المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي ,ص 10

الإيجابي عن حسن الجوار البسيط الذي يعني عدم الاعتداء و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول دون ان يكون هناك دور ايجابي و الجزائر لا تتخذ هذا النوع من التعامل في علاقتها مع دول الجوار بل تعتمد على التعاون المثمر لصالح شعوب المنطقة [1]

و تم الإعلان على هذا المبدأ من قبل شاذلي بن جديد في خطاب القاه يوم 20 ديسمبر 1981 امام نواب مجلس الشعبي الوطني حيث اعلن :

(حسن الجوار البسيط الذي يعني عدم الاعتداء و تفادي التدخل في الشؤون الداخلية لا يكفي لضمان الاستقرار و الوفاق.....إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب, و تكامل المصالح لفائدة البلدان المعنية, والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص)[2]

و وظفت الجزائر مبدئها هذا في التعامل مع الأوضاع في ليبيا و مالي فرغم انها اتخذت عدم التدخل الا انها حاولت من خلال دبلوماسيتها جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول للتحاور من اجل وقف العنف الداخلي و الخروج بمعادلة سياسية امنية استراتيجية جديدة تعمل على وقف دخول الجماعات الإرهابية الى الاراضي الليبية [3]

و هو نفس المبدأ الذي تعاملت معه في النزاع المالي عن طريق دعوة اطراف النزاع للتفاوض و وصول الى اتفاقات تنهي الصراع

---

[1]-كمال بوناب ,مبدأ حسن الجوار الإيجابي في السياسة الخارجية الجزائرية , على الرابط :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=476086 (2017/05/24) التوقيت 17.00

[2]مسيح الدين تسعديت(المقاربة) مرجع سابق ص 10

[3]هشام الشلوي ,الجزائر و فرص حل الأزمة الليبية على الرابط :http://www.noonpost.org/content/3848
(2017/05/24)الوقيت :20.00

التعاون الثنائي و الجهوي : و يقوم هذا المبدأ على التعاون الجزائري الثنائي او الدولي من اجل التنمية و تحسين علاقات الجوار و قد تمت هذه الاتفاقيات مع جميع دول الجوار عدا المغرب [1]

- بعد دراسة في اثار التهديدات الامنية الاقليمية على الامن القومي الجزائري في جميع مستوياتها السياسية من خلال الإصلاحات التي قام بها النظام و الاقتصادية من رفع في ميزانية الخزينة العمومية و مباشرة اصلاحات اقتصادية و الاجتماعية من خلال ارتفاع نسبة استهلاك المخدرات و تأثير الهجرة غير شرعية على الافراد نتوصل ان التهديدات كان وخيمة على الجزائر في الجانب الاقتصادي اكثر من أي جانب اخر

[1] مسيح الدين تسعديت ,(المقاربة) مرجع سابق ص10

المطلب الثاني :الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الإقليمية

تأمين الحدود:

تعد مسألة تأمين الحدود أمر جد حساس و حيوي للأمن الجزائري نظرا لما تعرفه الحدود الجزائرية من انتشار واسع للجريمة العبارة للحدود من ارهاب و هجرة غير شرعية و تهريب المخدرات و السلاح و ما زاد من تفشي هذه الظاهرة هو غياب مؤسسات الدولة و انهيار منظومة الامن و الدفاع في دول الجوار خاصة ليبيا و مالي

و قد وضعت الجزائر سابقا عدة اليات لمراقبة و حماية حدودها , سواء تعلق الأمر بمراقبة عمليات التسلل و الهجرة الغير نظامية , او العمليات الإرهاب او غيرها . تمثلت هذه الآليات في مجموعة من تدابير القانونية و التشريعية و الهيكلة العسكرية و الأمنية و من بين هذه التدابير انشاء وكالات لحراسة الحدود كمصالح شرطة الحدود و حراس الحدود و حراس الشواطئ وغيرها [1].

و بعد الأحداث التي شهدها الجوار الاقليمي و المصاحبة لسقوط النظام التونسي و النظام الليبي في 2011 و انفجار النزاع في مالي 2012 و ما انعكس عنه من تهديدات خاصة في ضل شساعة الحدود الجنوبية و انكشافها من جميع الجبهات ,ادرك القادة الجزائريين حجم التهديد الذي تواجهه الجزائر لذلك عمدت الحكومة الى

[1]- نور الدين دخان ,عيدون الحامدي ,مسار تأمين الحدود الجزائرية :بين الإرادة الأحادية و الصيغ التعاومنية الإقليمية , دفاتر السياسة و القانون ,ع 14 ,(جانفي 2016) ص ص 172-174

تكثيف الحراسة و المراقبة على طول الحدود الشرقية الجنوبية و الجنوبية الغربية للبلاد [1]

و قد شنت السلطات الجزائرية استنفارا امنيا واسعا على الحدود الجنوبية و الشرقية مع ليبيا لمنع تهريب السلاح عبر الصحراء لصالح الجماعات الارهابية المنتشرة فيها ,وقد تم [2]الحجز على كميات هائلة من السلاح قرب الحدود مع ليبيا و النيجر ومالي , و قال مصدر أمني جزائري ان اخفاء هذه الاسلحة يعكس وجود مخطط ارهابي لشن هجومات على الجزائر [3] .

و لقد غير النظام الجزائري من سياسته العسكرية اتجاه الصحراء الكبرى فبعد اهمال الذي عرفته ابان العشرية السوداء بسبب تمركز العمل الأمني العسكري في الشمال سواء تعلق الامر بعدد الجنود او العتاد او باستراتيجيات العمل و التدخل . (الراجع الى النشاط الإرهابي هناك) اعاد النظام اهتمامه بالصحراء كونها اصبحت منفذا رئيس لمختف انواع التهديدات (ارهاب ,جريمة منظمة , و هجرة غير شرعية ...)[4]

و في إطار استراتيجية الجزائر لمواجهة التهديدات الإقليمية قامت بمجموعة من الإصلاحات نذكرها في ما يلي :

توسيع النشاط العسكري في الجنوب

انه و نظرا لشساعة المساحة التي تميز الناحيتين العسكريتين

[1]- بودن زكرياء,**أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و استراتجيات مواجهتها 2010-2014** ,مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة محمد خيدر بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ,2014-2015) , ص.144.

[3] - عبد الرحمان اميني ,الجزائر تعلن استنفارا أمنيا على حدودها لمنع تهريب السلاح الليبي , بوابة الوسط في (2017-05-24) /http://alwasat.ly/ar/news/libya/133712:

[4]- حسام حمزة , مرجع سابق , ص 109

قامت وزارة الدفاع الوطني الى استحداث قطاعين عمليتين يتمركز الأول في شمال شرق عين أمناس بالناحية العسكرية الرابعة بولاية ورقلة و الذي يضم الحقول البترولية بحاسي مسعود و الثاني في تمنراست ببرج باجي مختار بالناحية العسكرية السادسة ,و يبعد مقر الناحية العسكرية الرابعة عن الحدود الليبية بما لا يقل عن 1000 كلم و يبعد عن اقصى نقطة في الحدود بما لا يقل عن 1600 كلم , وهو نفس الشيء مع الناحية السادسة , هذه المساحة الشاسعة و هذا البعد الواسع عن الحدود أوجد عدة صعوبات في قيادة و إدارة الوحدات العسكرية العاملة على الحدود و نظرا لهذه الصعوبات و بعد حادثة تيقنتورين تم انشاء ناحية عسكرية سابعة بولاية إليزي اين انجزت العشرات من الثكنات و مراكز المراقبة [1]

اصلاحات في القطاع الأمني :

حيث تم القيام بإصلاحات جذرية على قوات الامن و هذا لضمان تغطية اكبر للحدود البرية الجزائرية , مست هذه الإصلاحات خاصة قطاع الجمارك اين تم تدريب عناصر الوحدات النشطة في الجنوب على مستوى الناحية العسكرية الرابعة على استعمال معدات عسكرية حديثة و تدريب قادة وحدات الجمارك على تكتيكات الاشتباك في الميدان كما قام الدرك الوطني بتقديم لهم دورات تكوينية في مكافحة المخدرات و خضع ضباط و ضباط صف الجمارك الى دورات تكوينية و قامت مديرية الامن الوطني بتدريب وحداتها على مواجهة تهديد تهريب السلاح و

[1]- بودن زكرياء ,مرجع سابق ’ص 145

المتفجرات و غيرها اما عن حرس الحدود فقد تم تزويدهم بمعدات حديثة و تم توسيع من عدد الملتحقين بهم .[1]

تكثيف التواجد العسكري:

سعيا منها الى ضمان تواجد عسكري مكثف دعمت القيادة العسكرية مختلف الوحدات المتواجدة على الحدود الجنوبية بوحدات عسكرية جديدة من بين القوات البرية و الجوية و الدرك و القوات الخاصة ,و تم تثبيت 7000 من قوات الدرك الوطني و حراس الحدود (Gendarmerie Gard –frontiers) (GGF)

على الحدود الشرقية مع ليبيا سنة 2011 ,كما دعمت الناحيتين الرابعة و السادسة بحوالي عشرون الف (20.000) من قوات الجيش الشعبي الوطني و نشرها على الحدود [2]

سياسة التسليح :

عرفت ميزانية الدفاع الوطني ارتفاعا كبيرا منذ سنة 2011 و هذا راجع الى السياسة التي انتهجتها القيادة العسكرية و السياسية في تطوير القدرات الدفاعية مواجهة التهديدات الاتماثلية , و تم من خلالها ابرام صفقات ضخمة لشراء السلاح المتطور , وتعتبر الجزائر من بين اكثر الدول تسلحا في العالم خلال الفترة الممتدة مابين 2010.-2014 حيث تموقعت في المرتبة 11 عالميا لحجم السلاح المستورد و فق معهد ستوكهولم لأبحاث السلام [3] .و تحرص الجزائر على استراد أجهزة عسكرية

[1]- حسام حمزة , مرجع سابق ,ص 109
[2]- بودون زكريا , مرجع سابق ,ص 145
[3]- خالد بودية "الجزائر الأولى افريقيا في استراد السلاح في :
http://www.elkhabar.com/press/article/11240/#sthash.D7sqREQL.dpbs

متنوعة حسب تقرير نشرته وكالة تاس الروسية و حسب نفس التقرير فإن روسيا تضل المصدر الأول للعتاد العسكري للجزائر [1]و رغم ان المانيا لاتعد المورد الاول للجزائر الا انه و حسب موقع "دي دابليو " الألماني ان الجزائر استوردت من المانيا سلاح بقيمة 4.029 مليار اورو سنة 2016 مما جعلها تحتل المرتبة الاولى في اكثر الدول استيرادا للأسلحة الالمانية سنة 2016[2]

-على المستوى الخارجي :

-الاعتماد على التعاون الدولي و الإقليمي في مواجهة التحديات

تعتمد الجزائر في اطار مواجهتها للتهديدات الإقليمية على مقاربة متعددة الأطراف قائمة على التنسيق الإقليمي بين الدول و تؤكد الخطابات الرسمية هذا التوجه , فقد صرح مراد مدلسي وزير الخارجية السابق في افتتاح مؤتمر وزراء خارجية الساحل و الصحراء في 16 مارس 2010 (ان التعاون الناجح بين بلدان المنطقة ...يعد أمرا حيويا للرد على تحديات الامن و التنمية في المنطقة)و في نفس الإطار صرح قائد اركان الجيش الجزائري قايد صلح ان تزايد التهديدات الإرهابية و عمليات التهريب في المنطقة راجع الى غياب نظرة موحدة بين الدول [3]

[1]_- حميد غمارسة , دعم القدرات العسكرية الجزائرية بصفقات سلاح روسية جديدة :-http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2016/08/06/%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9.html (2017/05/24)

[2]محمد لهوازي ,الجزائر اكبر مستورد للأسلحة من ألمانيا في :
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/502572.html (2017/05/24)

[3]- حسام حمزة , مرجع سابق ص

و قد وقعت الجزائر العديد من الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار في قضايا الأمن المشترك

–ففي شهر مارس و افريل سنة 2012 و قعت اتفاقيات ثنائية مع ليبيا حول الأمن المشترك نظرا لاستمرار توغلات الارهابيين و المهربين عبر الحدود ' و في 2013 اكد لرئيس الوزراء الليبي علي زيدان ان الشرطة الليبية انتقلت للجزائر لتأخذ دورات تكوينية

فيما وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني المنعقدة في 07/04/2014 بين الجزائر و تونس عدة اتفاقيات نخص بالذكر منها اتفاقية التعاون الأمني لمكافحة الارهاب و التهريب على الشريط الحدودي [1]

- نستنتج انه كان للتهديدات الامنية المصدرة من دول الجوار اثار عديدة على الامن القومي الجزائري حيث مست كافة المجالات السياسية و الاجتماعية كما مست بصورة اكبر المجال الاقتصادي و هذا من خلال الارتفاع الكبير الذي عرفته الميزانية العمومية ,و في اطار مواجهة الجزائر لهذه التهديدات اتبعت الجزائر استراتيجية شملت مجموعة من الإجراءات كان اهمها تأمين الحدود

[1]- نور الدين دخان , عيدون الحامدي مرجع سابق ,ص 177

الخاتمة :

كانت نهاية 2010 بداية لسلسلة من التغيرات بالوطن العربي حيث عرف هذا الاخير موجة من الاحتجاجات مطالبة بإسقاط الانظمة بهذه الدول كانت بداية الاحداث بتونس لتنتقل بشكل سريع الى عدة اقطار عربية وسقط على اثرها كل من النظام التونسي ثم المصري و الليبي و اليمني فيما لا زال مبهما مصير انظمة اخرى مثل النظام السوري و قد نجحت بعض الدول الى حد ما من تجاوز التغير الجديد الذي طرئ عليها –تونس –فيما لازالت تتخبط دول اخرى في ازمتها

و الملاحظ في التغيرات التي عرفتها هذه الدول هو علاقة التأثر و التأثير التي جمعتها ,اذ اثرت كل دولة على الدول المجاورة لها, و قد تجاوزت هذه الاثار الاقليم العربي لتصل الى الفضاء الإفريقي و هذا ما حصل مع مالي اذ اثرت عليها الاحداث الليبية التي جرت في 2012 و كان ذلك بعودة المجندين السابقين لدى القذافي مدججين بالأسلحة إضافة الى اكتسابهم الخبرة في المجال العسكري و انضمامهم الى صفوف الطوارق مما ادى الى ظهور نزاع في مالي و انتشار حالة من الفوضى .

و قد تأثرت الجزائر بدورها بما يجري في الجوار الإقليمي خصوصا من التغييرات التي عرفتها كل من ليبيا و مالي, اذ كانت البداية بليبيا التي شهدت احتجاجات عنيفة انتهت بوفاة العقيد القذافي وسقوط النظام و لم يترتب عن ذلك تحسن الاوضاع في ليبيا و إنما تأزم الوضع فيها و اصبحت معرضة للانقسام و

هذا بسبب تصاعد الخطاب القبلي و انقسام السياسي اذ تشهد ليبيا ثلاث حكومات

و قد انعكس هذا على الوضع الامني فيها و انتشرت الحركات المسلحة

و انتشار السلاح و تهريبه الى دول الجوار

و بعد انتشار الفوضى و لا امن في ليبيا عاد الطوارق المجندين في صفوف القذافي الى بلدهم الاصلي

و طالبوا هناك استقلال شمال البلاد و انتشرت حالة من الفوضى عجز الجيش المالي على احتواءها و ترتب عن هذا انقلاب عسكري على الرئيس المالي كذلك ادت هذه الاوضاع الى انتشار الجماعات الارهابية في البلاد .

و قد كان لهذه الاوضاع الامنية الهشة في كل من ليبيا و مالي تأثير على دول الجوار خصوصا على الجزائر بما انها تتقاسم حدود طويلة مع هذين البلدين

فقد صدرت ليبيا الى الجزائر مجموعة من التهديدات تمثلت في كل من الارهاب و كان ابرز حدث الهجوم الارهابي على تغنتورين كذلك كان تهريب السلاح و المخدرات من بين التهديدات الذي مست الجزائر جراء التغير الذي عرفته ليبيا

مالي هي الاخرى صدرت مجموعة من التهديدات تمثلت في كل من مشكل الهجرة الغير شرعية و تهديد خطر امكانية اقامة دولة الطوارق و ما قد ينجم عنها من تفكيك الوحدة الترابية الجزائرية

و قد ادت هذه التغيرات و ما ترتب عنها من انتشار واسع للجماعات الارهابية و فوضى السلاح و اشكالية تصديره الى دول الجوار كذلك التدهور الأمني داخل حدودهما و تأثيره على نزوح الالاف من افراد الى التأثير المباشر و الغير مباشر على الامن في الجزائر حيث وجدت الجزائر نفسها امام انكشاف امني خطير على حدودها مما جعلها تواجه العديد من التحديات و ما زاد من هذه التحديات غياب مؤسسات قوية بهذه الدول و الذي يمكن التعاون معها لاحتواء الوضع

و قد ترتب عن هذه التهديدات اثار مست كافة المجالات الاقتصادية الاجتماعية و السياسية تمثلت الاثار الاقتصادية في ارتفاع المحسوس و المتواصل الذي شهدته ميزانية الدفاع الوطني منذ سنة 2011

و الذي لم يتم تقليصه حتى في عز الازمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر اما عن الاثار الاجتماعية فتمثلت في الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر و في انعكاس ارتفاع ميزانية الدفاع على المشاريع التنموية فيها و عن الجانب السياسي فتمثل في تعديل الدستور و الانفتاح الذي شهده قانون الاحزاب و قانون الاعلام.

وتتعامل الجزائر مع هذه التغيرات ضمن مقاربة امنية محددة من اهم مبادئها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فاكتفت الجزائر في مواجهة هذه التحديات بالسياسة الدفاعية و التي كلفت الخزينة العمومية الكثير و هذا ما يجعلنا نتساءل عن مستقبل المقاربة الامنية الجزائرية في ضل انصهار الحدود امام التهديدات اللاتماثلية و في ضل تكلفة السياسة الدفاعية خاصة مع الاوضاع الاقتصادية التي تعرفها الجزائر

قائمة المراجع:

القواميس و الموسوعات:

1- بول روبنسون ,قاموس الامن الدولي ,ابوظبي :مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية), ط

الكتب باللغة العربية:

2 – شلبي محمد .المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم و المناهج ,الإقترابات و الأدوات ، الجزائر . دار هومة ,ط .4 2002.

-3عباس مراد علي/ مسعود محمد عبد الله. الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية، بنغازي :دار الكتب الوطنية, 2006.

4 – ئاكرة نجدت اصبري. الإطار القانوني للأمن القومي–دراسة تحليلية، عمان :داردجلة,2013.

5- ماكنمار روبرت . جوهر الأمن , ترجمة :يوسف شهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر , 1970.

6- قوجيلي سيد احمد. الدراسات الامنية النقدية : مقاربات جديدة لإعادة تعريف الامن، الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسية .2014.

7- الاقداحي محمد هشام. تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي، الاسكندرية : مؤسسات شباب جمعة , ط1.

8- مصباح عامر .نظريات التحليل الاستراتيجي و الامني، الجزائر : دار الكتاب الحديث .2011 .

9- بن عنتر عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر , اوروبا و الحلف الأطلسي، الجزائر :المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع

10-لخضاري منصور .السياسات الامنية الجزائرية المحددات –الميادين –التحديات , الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ,2015

11- فرحاتي عمر .اوشريف يسرى .تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر .الجزائر :الدار الجزائرية ,2016

12-عبد الحي وليد .فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني و الدفاع الوطني .الاردن : دار حامد للنشر و التوزيع ,.2015

13-بوطالب محمد نجيب الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية و الليبية قطر,الدوحة: المركز العربي للأبحاث و الدراسات .2012

المذكرات و الرسائل الجامعية:

14- حمزاوي جويدة . التصور الأمني الاوروبي نحو بنية امنية شاملة و هوية استراتجية في المتوسط. رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة :الحاج لخضر باتنة :كلية الحقوق و العلوم االسياسية و2010-2011.

15–حسام حمزة ..الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري .رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة حاج لخضر باتنة ,كلية الحقوق و العلوم السياسية ,2011/2010

16– بوسكين سليم .تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010–2014 ,رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية.2014–2015

17– تباني وهيبة .الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي دراسة حالة الارهاب . رسالة ماجيستير , جامعة تيزي وزو

18– بودن زكرياء. اثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010–2014 ..مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد حيدر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ,2014–2015

المجلات و الملتقيات و المؤتمرات:

19– صايج مصطفى .التسوية الدبلوماسية لازمة مالي و انعكاساتها المستقبلية على الامن الاقليمي. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية العدد التاني

20 – عمورة اعمر من اجل مقاربة افريقية لمكافحة الارهاب ,المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

21– خذيري عفاف , دور المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة , المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

22–محمد مجدان ,التهديدات الامنية الاقليمية على الجزائر من منطقة الساحل و الجنوب , المجلة الجزائرية للدراسات السياسية العدد الخامس, جوان 2016

23 –مجلة الجيش .مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة اصرار و عزيمة دون هوادة . العدد 646 ماي 2017

24– بوطالب محمد نجيب . الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية و الليبية .قطر,الدوحة:المركز العربي للأبحاث و الدراسات.

25– تسعديت مسح الدين .المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي : الرهانات و التحديات . المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ,ع 4

–26خوش صبيحة .تطور السياسة الاعلامية في الجزائر في ضل التعددية السياسية .مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ,ع 23 , مارس 2006

27– دخان نور الدين ,الحاميد يعيدون.مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإرادة الأحادية و الصيغة التعاونية الإقليمية. دفاتر السياسة والقانون ,ع 14 ,جانفي 2016

التقارير و الووثائق و الجرائد:

28–الدستور الجزائري المعدل و المتمم 2016

29–القانون التاسيسي للاتحاد الافريقي

30–قانون العقوبات

المواقع الالكترونية:

أ– المواقع العربية:

31-عادل زقاغ ,اعادة صياغة مفهوم الامن -برنامج البحث في الامن المجتمعي في,http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html:

32- صالح زياني , تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ضل تنامي تهديدات العولمة , في-http://fdsp.univ :
biskra.dz/images/revues/mf/r5/mf5a16.pdf ص .290
(2017/03/15) ص.290

33- الجزيرة 17 فيبراير الشعب يسقط الجماهرية في :
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/23/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-17-%

34-محمد عاشوري مهدي قراءة في اسباب الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتملة في:http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

35- ليبيا بين انهيار مكونات الدولة وتدخل اجنبي وشيك
http://www.libyaakhbar.com/libya-news/242425.html

36- ثورة ليبيا و اطول حكم بالتاريخ :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/10/15/%D8%AB%D9%88%D8%B1

37- خمس سنوات على ثروات الربيع العربي ..النجاحات و الاخفاقات,https://islamonline.net/14706

38- موسوعة الجزيرة ,الحل السياسي بليبيا من غدامس للصخيرات على الرابط
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/17/%D8
%A7%D9%84%D8%AD%D9%

39- موسوعة الجزيرة ,ليبيا ..ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية على الرابط
ttp://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/10/26

40-عيس الغول هبة , الخصخصة وعملية التنمية و الاصلاح الاقتصادي في ليبيا
,على الرابطhttp://www.afrigatenews.net/content/

41- نون بوست الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير مؤشرات الانهيار و امال العودة
على الرابطhttp://www.noonpost.org/

42-كريم حسين , خمس سنوات على الربيع العربي ما الذي حدث :
http://www.books4arab.com/2016/10/Five-years-after-Arab-
Spring.h-

43- زكور يونس . الارهاب الحرب السلام , الحوار المتمدن العدد 1758 في
:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82832

44- المرصد العربي للتطرف و الارهاب , تعريف الارهاب
http://arabobservatory.com/?page_id=3364

45-لقانون الشامل المعالجة القانونية للجريمة الارهابية في القانون الجزائري :
-http://www.noonpost.org

45- خمس سنوات على ثروات الربيع العربي ..النجاحات و الاخفاقات14706/https://islamonline.net,

46- توفيق هامل الجزائر نعقيدات تجديد بنية السلطة و تحديات البيئة الامنية : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015531105449587939.html

Books :

47-Philippe Charles David Roche . Jean-Jacques, Théorie de la sécurité, Paris .Montchrestien . 2002

48-Ouannes Moncef . Sociologie d'une Révolte armée . Le cas de Libye '-)Département de Sociologie faculté se sciences humaines de tunis –Tunisie

-49-LarabiGuilaume . Hanne Olivier Jihad au Sahel

50-Institute for economic Global Terrorism index

ElectronicResources :

51-Robinot Claude .la Libye se révolte contre la colonel kadhafi : http://fresques.ina.fr/jalons/fiche-

media/InaEdu05805/la-libye-se-revolte-contre-le-colonel-kadhafi.html

52- L'Express ,les racines de la révolte en Libye , http://www.lexpress.fr/actualite/monde/les-racines-de-la-revolte-en-libye_964731.html

53--Said Haddad. la libye de kadhafi un pays sans société civile .l'année du maghrebhttps://anneemaghreb.revues.org/1257

54-'Express ,les racines de la révolte en Libye , http://www.lexpress.fr/actualite/monde/les-racines-de-la-revolte-en-libye_964731.html

55-Djazairess Bilan official de l'attaque de Tiguentourinehttp://www.djazairess.com/fr/liberte/192829 Consultée le 26/04/2017

56-Ali Bensaad.la Libye révolutionnaire .politique africaine /changement social et contestations en Libye http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/intro/125005.pdf

57- Estimation des peuples autochtones dans le mondehttp://www.gitpa.org/web/MONDE.pdf

58- Estimation des peuples autochtones dans le mondehttp://www.gitpa.org/web/MONDE.pdf

59 -Ali CHibani . Algérie les raisons d'un soulèvement sur https://www.monde-diplomatique.fr/carnet/2011-01-13-Algerie

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة.....1

الفصل الأول :الإطار النظري و المفاهيمي 9

المبحث الأول :مفهوم الأمن القومي 9

المطلب الاول :مفهوم الأمن 10

المطلب الثاني :نظريات المفسرة للأمن 13

النظرية الواقعية 14

النظرية الليبرالية 17

النظرية النقدية 20

المطلب الثالث :مفهوم الأمن القومي 23

المبحث الثاني :العقيدة الامنية الجزائرية و مرتكزاتها 27

المطلب الأول :مفهوم العقيدة الأمنية 27

المطلب الثاني :مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية 31

الفصل الثاني:التغيرات الإقليمية و تهديداتها على الامن القومي الجزائري

المبحث الأول :الحراك في ليبيا 35

المطلب الأول :اسباب الحراك الليبي و ابرز محطاته 44

الاسباب الإقتصادية و الأجتماعية 37

الاسباب السياسية 40

فهرس المحتويات

المطلب الثاني :ليبيا ما بعد سقوط النظام 44

الاوضاع السياسية 45

الأوضاع الإقتصادية 46

الاوضاع الامنية و الإجتماعية 47

المطلب الثالث :التهديدات الأمنية الليبية على الامن القومي الجزائري..... ...49

الإرهاب 49

تهريب السلاح 56

المخدرات.....60

المبحث الثاني :النزاع المالي.....65

المطلب الأول :اصل النزاع و طبيعته 66

المطلب الثاني .عوامل تعزيز النزاع في مالي 69

عوامل داخلية 69

عوامل خارجية 72

المطلب الثالث :التهديدات الأمنية المالية على الأمن القومي الجزائري.....74

الهجرة الغير شرعية 74

تجدد خطر إقامة دولة الطوارق 79

الإرهاب 81

الفصل الثالث :اثار التهديدات الامنية الاقليمية و المقاربة الامنية الجزائرية في التعامل معها.....82

فهرس المحتويات

المبحث الأول :اثار التهديدات الامنية الاقليمية على الأمن القومي الجزائري.....83

المطلب الأول :الآثار الاجتماعية للتهديدات الإقليمية 83

المطلب الثاني :الآثار الاقتصادية للتهديدات الإقليمية.....88

المطلب الثالث : الآثار السياسية للتهديدات الإقليمية 91

المبحث الثاني: الإستراتجية الأمنية الجزائرية إتجاه التغيرات الإقليمية وتهديداتها

المطلب الأول :المقاربة الأمنية الجزائرية في لتعامل مع التغيرات الإقليمية 94

المطلب الثاني : استراتجية الجزائر في مواجهة التهديدات الاقليمية 101

خاتمة.....107

فـــــــهرس الأشـــــــكال

الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
1	خريطة توضح الاقاليم الليبية الثلاث	48
2	خريطة انتشار الجماعات الجهادية في القارة الافريقية بما فيها ليبيا	54
3	خريطة توضح تهريب السلاح من ليبيا الى الدول المجاورة (مركز الجزيرة للدراسات)	57
4	جدول يوضح كميات الذخيرة المحجوزة من الجيش لشهر افريل 2017	58
5	جدول يوضح الكميات السلاح المحجوزة من الجيش لشهر افريل 2017	59
6	خريطة توضح ممرات عبور المخدرات في العالم	62
7	بيان احصائي مقارن لكميات المحجوزات من مختلف انواع المخدرات بين عامي 2009و 2011	63
8	الجدول نسبة المهجرين غير النظاميين من افريقيا جنوب الصحراء في الجزائر حسب اسباب الهجرة	77
9	خريطة توضح المدن الواقعة في شمال مالي و من يسيطر عليها	81